تصور مقترح لإنشاء مجلس أعلى للتعليم لمصري"مفوضية" في ضوء بعض الخبرات الدولية "توصيات ومقترحات"

أحمد محمود الدرديري خضر

باحث دكتوراه قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية جامعة المنيا

أ.د/ عيد عبد الواحد على

أستاذ المناهج وطرق التدريس

عميد كليتي التربية والتربية للطفولة المبكرة – جامعة المنيا

أ.د/ علي زكي ثابت

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المتفرغ

كلية التربية – جامعة المنيا

مستلخص: هدف هذا البحث الوقوف على تصور لإنشاء مجلس أعلى للتعليم المصري "مفوضية" في ضوء بعض الخبرات الدولية "التوصيات والمقترحات"، واستخدم البحث المنهج الوصفي، وتمثلت عينة الدراسة في نخبة من السادة الأجلاء خبراء التربية والتعليم، وبعض علماء التربية بالجامعات المصرية، والمهتمين، والمعنيين به والمتابعين له، من خلال التعرف على آرائهم وتحليلها والخروج بأهم مقترحاتهم وتصوراتهم لإنشاء هذا الكيان، وتوصل البحث لعدة مقترحات منها: وجود تشريعات وتطويرات إدارية وفنية ولوائح مالية لازمة لقيامها، مع نشر ثقافة عمل مجلس التعليم "المفوضية"، إيجاد مصادر لتمويل هذا الكيان، وضع معايير اختيار أعضاء مجلس التعليم "المفوضية"، تشكيل لجنة لمراجعة النماذج المتميزة لمجلس التعليم "المفوضية" بالدول التي سبقت مصر في هذه التجربة، مع صياغة القواعد التنظيمية لمجلس التعليم "المفوضية" بأسلوب علمي وإداري حتى لا يكون هناك لبس أو تضارب أو غموض لمواد المجلس "المفوضية"، ومنحه "الصلاحيات اللازمة والتي تتفق مع مهامه واختصاصاته، ومن أهم التوصيات: أن يكون مجلس التعليم "المفوضية" مؤسسة قومية فوقية تقوم بالدراسة المتأنية لأوجه القصور وتضع الحلول المناسبة لها، وتحدد الاستراتيجيات بحيث تكون السلطات الممنوحة لهذا المجلس "المفوضية" سلطات حقيقية وفعالة وناجزه.

الكلمات المفتاحية: مجلس أعلى، مفوضية، التعليم

A Suggested Proposal for the Establishment of a Higher Council for Egyptian Education "Commission" in the Light of Some International Experiences (Recommendations and Suggestions)

Abstract: This research aims to suggest a vision for establishing a higher council for Egyptian education "commission" in light of some international experiences (recommendations and suggestions), The research used the descriptive approach, The research sample consisted of a group of eminent experts in education and some educators in Egyptian universities, who are interested and those concerned with it, and those who follow it, The aim is to identify and analyze their views to develop the most important proposals and perceptions for establishing this entity, The research reached several recommendations, including the existence of legislative, administrative, and technical developments and financial regulations necessary for their implementation, while spreading the culture of the work of the Education Council, finding sources of financing for this entity, setting criteria for selecting members of the Education Council, forming a committee to review the distinguished models of the Education Council in the countries that preceded Egypt in this field, The research also highlights the formulation of the Education Council "The Commission" organizational rules scientifically and administratively so that there is no confusion, conflict, or ambiguity in the "Commission" Council articles, It is also necessary to give this council the essential powers consistent with its tasks and specializations, Among the most important recommendations are that the Education Council be the "Commission" a supra-national institution that carefully studies the shortcomings and develops appropriate solutions for them, and defines strategies so that the powers granted to this council, "the Commission," are real, practical and accomplished.

Keywords: Higher Council, Commission, Education

مقدمة

مرت الدول التي تعاني من مشكلات تتعلق بالتعليم بالعديد من التجارب، وطبقت كثير من التصورات والمقترحات في سبيل الوصول إلى نظام تعليمي يواكب ما تسعى إليه، ومن هذه الدول من تمكنت من إيجاد الأسلوب الأمثل لإدارة نظامها التعليمي؛ ليصبح أكثر تعبيراً عن فلسفة مجتمعها وطموحاتها، وأقرب تلبية لاحتياجاتها الآنية، وأهدافها المستقبلية، والعمل على ضبط العلاقة بين المستويات الإدارية داخل النظام التعليمي، وما يواجه العملية التعليمية من تحديات وصعوبات ومشكلات تتطلب الوعي بها، وإدراك تأثيراتها المختلفة، وما يتطلبه ذلك من نظم إدارية متطورة، ولامركزية وتفويض للصلاحيات والشراكة مع كل الجهات المعنية، وإيجاد المداخل المتنوعة لتوظيف هذه الإمكانات، وسن التشريعات التي تدعم ذلك؛ لمواكبة سرعة التغيير وتفجر العلوم والمعارف الإنسانية وتأثيراتها، وتعزيز تعاونها التربوي المشترك مع النماذج الدولية المتطورة في مجال التعليم، والاستفادة من خبراتها بحيث تتمكن من تحقيق مستويات متقدمة من التطوير القائم على نتائج البحوث والدراسات العلمية.

شهد عقد تسعينات القرن الماضي وما تلاه من السنوات موجات تطويرية في المؤسسات التعليمية في معظم دول العالم بفضل تطبيق اللامركزية في إدارة التعليم، ومنح السلطات المحلية حكماً ذاتياً في التعليم على جميع المستويات؛ لضمان مشاركة جمعيات ومنظمات المجتمع المدني، وأولياء الأمور، وأعضاء المجتمع المحلي، من خلال منح المجالس المحلية والمدرسية سلطات أوسع في صنع القرارات التعليمية، ورسم ملامح السياسة التعليمية، وقد أصبح إعطاء مجال أكبر لإدارة التعليم عن طريق مزيد من الحرية والمشاركة مطلباً أساسياً في إدارة الأنظمة التعليمية مثل: استراليا، وكندا، والأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك، وبيرو، وتشيلي، وكوستاريكا، وبوليفيا، وألمانيا، ونيوزيلندا، والهند، ونيكاراجوا، وفنلندا، وهولندا، وأرمينيا، وجنوب أفريقيا، وباكستان، وانجلترا، وعلى أثر ذلك تم نقل سلطة اتخاذ القرار إلى المحافظات والولايات والبلديات والمؤسسات التعليمية؛ لتحسين الكفاءة من خلال المشاركة المجتمعي، ومن ثم انتشار الكيانات التعليمية الإقليمية والمحلية كالمجالس التعليمية الإقليمية، ووزارات التعليم في المقاطعات، والمحافظات والولايات المختلفة، وتشكيل المجلس التعليمية البلدية، واللجان والمفوضيات التعليمية المحلية المتعددة (١).

إن بناء أو إعادة أي سياسة تعليمية يجب أن تترابط وتتكامل فيه جميع الاختصاصات، والاهتمامات، والتطلعات، وهو ليس محصوراً بالتربويين فقط، وإنما مرتبط بجميع قطاعات وأجهزة ومؤسسات الدولة المختلفة، مما يستلزم من الجهات المسئولة تشكيل كيانات لإدارة التعليم، أو تفويض مجموعة من الخبراء بوضع وبناء السياسة التعليمية، وصياغة أهدافها وبنودها، وأن يتم إشراك جميع المتخصصين في شتى المجالات في تلك الصياغة، وأن يعبروا عن آرائهم، وهذا يعتمد على الوعي الاجتماعي والثقافي في المجتمع، فالسياسة التربوية التعليمية تعبر عن الاختيارات السياسية للبلاد، وعن قيمها، وعاداتها، وتقاليدها، وتصورها للمستقبل، وما تحتاج إليه من قوى بشرية، وخبرات وتخصصات، ومهارات، وثروات طبيعية واقتصادية وصناعية مختلفة(٢)، فمواجهة تحديات ومتغيرات العصر الحالي لن تتحقق دون منظومة تعليمية تواكب متطلباته، وتستشرف آفاقه المستقبلية، تستنفر طاقاتها البشرية وتستثمر طاقاتها المادية إلى أقصى درجة، منظومة لا تنقل عن الغير ولكن تنبع من تاريخ وواقع ومستقبل ما تنشده البلاد، مع الاستفادة من تجارب الآخرين طالما انها تفيدهم في التحرر من الجمود والتخلف (٣).

وعليه فمن الضروري أن يسعى الجميع لإيجاد السبيل لإخراج التعليم من كبوته؛ لتحقيق المنشود منه، وهذا لن يحدث في ظل تضارب الرؤى، وفردية وجزئية القرارات والإجراءات، والمحاولة الفردية لكل مسئول التأكيد على مشروعه وفكرته دون مراجعة متأنية لما سبق ومحاولة البناء عليه، أو استكمال ما تم وضعه من رؤى مستقبلية بواسطة متخصصين، والتي لا تتحقق في ظل تعدد القرارات والقيادات، ومشاع المسئولية، ومن هنا كان لزاماً البحث عن مخرج لهذه المشكلات التي تواجه السياسة التعليمية في مصر..

مشكلة البحث

إن التعليم المصري يعاني من مشكلات جمة متراكمة، ورصدتها العديد من الدراسات، ومنها: ما يتعلق بالكوادر التعليمية والقدرات البشرية وأوضاع المدرسين، ومنها ما يتعلق بالمناهج، وجدوى العملية التعليمية وعلاقتها بسوق العمل، ومنها ما يتعلق بالسياسة التعليمية نفسها، وغيرها من المشكلات(٤)، لغياب وجود فلسفة واضحة المعالم للتعليم العام، وتقييد أطراف المشاركة المجتمعية أصحاب المصلحة التعليمة في أداء وتفعيل دورهم في

صناعة القرارات التعليمية، ومحدودية المشاركة في رسم ملامح السياسة التعليمية بمستوياتها الإقليمية، وعجز المؤسسات التعليمية عن الوفاء بكل المتوقع والمأمول، وضعف المشاركة الفعلية والإيجابية في صياغة السياسة التعليمية واتخاذ القرارات، واعتماد إدارة التجديد والتحديث التربوي على الفجائية والسرعة في الصياغة والتنفيذ لإدارة التعليم(٥)، وضعف الاستمرارية والاستقرار لعمليات التعليم قبل الجامعي وخاصة التعليم الأساسي لارتباط الإصلاح برؤية الوزير وقراراته وضعف الآليات والإمكانيات التي خصصت لتنفيذ عمليات الإصلاح، الأمر الذي أدى إلى عدم التطبيق الفعلي إلا لعدد محدود من المشروعات(٦)، وقصور سياسات التخطيط لمراحل التعليم عن مواكبة متطلبات المجتمع المصري وعجزه عن الوفاء بطموحات التنمية وسوق العمل المستقبلية، وبيروقراطية وسيطرة وزارة التربية والتعليم، وإنفرادها بوضع السياسات والقوانين واللوائح والنظم وقواعد العمل، ومحدودية مشاركة أصحاب المصلحة من المستثمرين وأرباب الأعمال من الإدارة والإشراف ورسم السياسات واتخاذ القرارات ورسم خطط واستراتيجيات التطوير والإصلاح، وضعف التنسيق بين الإدارة المركزية للتعليم والمديريات والإدارات التعليمية(٧)، ومن المعوقات أيضاً(٨):

- ضعف قنوات الاتصال الفعالة والمتبادلة بين المدارس والبيئة المحيطة بها.
- محدودية الموارد المالية واقتصارها على التمويل الحكومي.
- ضعف دور مجالس الأمناء والآباء والمعلمين في التعاون مع إدارة المدرسة في التطوير والتحسين والإصلاح.
- قصور في الوفاء بالحقوق الدستورية لجميع الأطفال للالتحاق بالتعليم الإلزامي.
- انخفاض مستوى إعداد المعلم وتدريبه.
- نقص الوعي المجتمعي بأهمية وضرورة المشاركة في الإصلاح المدرسي.
- وضع جميع المدارس في قالب إداري روتيني واحد يمحو استقلاليتها، مع عدم استجابة الإدارة التعليمية لبعض المتطلبات العاجلة للمدرسة.

وعليه تكمن المشكلة الأساسية للتعليم المصري في غياب وعدم كفاءة المشاركة الفعالة، والحوار التفاوضي بين صناع القرار التعليمي في البلاد، والجماهير المتأثرة بالسياسة التعليمية، وأصحاب المصلحة على مختلف المستويات، مما ترتب عليه تهميش وتغييب أفراد

المجتمع ومؤسساته والتحالفات القوية عن عملية صنع القرار التعليمي وتشكيل وبلورة السياسة التعليمية، فضعفت المساندة والتأييد المجتمعي للإصلاحات المنشودة في معظم الأحيان، وزادت مقاومة التغيير في أحيان كثيرة، وارتبط التغيير الحادث في سياسة التعليم في مصر بشخص لا مؤسسة، وأصبحت سياسة التعليم تشتق من الفكر السياسي الذي يعبر عن الأغراض السياسية التي يؤكد عليها النظام السياسي، الذي يعتبر أحد المحددات الرئيسة في صنع السياسة التعليمية، مما جعل النظام السياسي يشكل السياسة التعليمية، بل تشترك الأسس والأساليب التعليمية في صنع السياسة العامة(٩)، وبالتالي فالسياسة التعليمية في مصر لم تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، ولم تحقق التكامل مع السياسات التنموية الأخرى، وسياسة التنمية الشاملة للدولة، وما تزال مؤشرات مخرجات التعليم منخفضة، وما تزال عملية صنع القرار التعليمي في مصر تتسم بالمركزية الشديدة، وانعدام المشاركة الإقليمية، وضعف دور أصحاب المصالحة المختلفين، وضعف دور المستويات الإدارية الأدنى من مستوى ديوان عام الوزارة، وعدم استقرار وثبات السياسة التعليمية(١٠).

وعليه أصبح لا جدوى من استمرار نظام التعليم الموروث عن العهد السابق، أو محاولة ترميمه أو تجميله، لعدم قدرته على الإسهام في تحقيق نهضة المجتمع، وعدم توافق منتج هذا التعليم مع قيمة مصر، ولا آمالها، ولا الطموحات المشروعة لأبنائها، إذ لا يمكن لمجتمع أن يرسم لنظامه التعليمي مستقبلاً مرغوباً فيه، دون أن يحدد بوضوح السياسة الخاصة به، والتي توجه مسيرته نحو التقدم ومواجهة مشكلاته، وتقديم الحلول لها(١١)، وذلك لأن السياسات التعليمية ليست ثابتة كما هو الحال في الدول المتقدمة، ويرجع ذلك لارتباط هذه السياسات بأفراد وشخصيات، مما يجعل التعليم المصري لا يمتلك الشخصية المميزة له بين النماذج العالمية؛ توصل إلى أن هناك مشكلة كبيرة يعاني منها التعليم، تكمن في أن السياسة التعليمية في مصر سياسة وقتية، تتبع الوزير المختص، وتسير وفق ما يرسم من سياسات، وهذا ما دعا عدد من المهتمين بالتعليم والمتابعين له إلى أن وجود مجلس أعلى للتعليم يضمن لسياسة التعليم الاستمرار والاتصال وعصمها من التقلقل والاضطراب(١٢).

فهناك من رأى أهمية وجود مجلس أعلى أو مفوضية أو هيئة عليا للتعليم، مهمتها الأساسية التخطيط لمستقبل التعليم في مصر، وأن تكون مهمة الوزير تنفيذ مخططات هذه

المفوضية، واستشعرت الدولة المصرية أهمية إنشاء مجلس أعلى أو مفوضية للتعليم عندما أصدر السيد الرئيس في عام ٢٠١٤ قرارا جمهوريا بتشكيل مجلس استشاري من كبار العلماء وخبراء مصر، تضم أفضل المتخصصين والخبراء في مجالهم ومنه التعليم، ويكون تحت مسمى «المجلس الاستشاري لعلماء مصر وخبرائها»(١٣)، في إشارة إلى ضرورة وجود كيان أكبر للنظر في جميع المجالات والتخصصات، وتم عرض مشروع القانون الخاص بإنشاء "المفوضية العليا للتعليم قبل الجامعي والتعليم الفني والتدريب المهني" على السيد رئيس الوزراء في ١٠ أكتوبر ٢٠١٩، ما يكفل ربط التعليم قبل الجامعي بكل أنواعه بالتعليم الجامعي، وربط ذلك بخطة التنمية الشاملة للدولة(١٤)، وأمثلة وجود مجلس أعلى أو مفوضية للتعليم عملت بها دول كثيرة – منها الولايات المتحدة وفنلندا وإنجلترا وويلز – التي يشارك في صنع سياستها التعليمية عدد كبير من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين والأكاديميين والبحثيين، بتنسيق من وزارة التعليم وغيرها(١٥).

وإذا كان هناك من يرى أن هناك مراكز – مثل المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي(١٦) أو المركز القومي للبحوث(١٧) – تعمل عمل المجلس الأعلى للتعليم "المفوضية" المقترح، فإنه بالرجوع إلى قرارات إنشاء هذه المراكز ولوائحها التنفيذية(١٨) نجد أنها تخضع أيضا لعمل الوزير ولا تخرج التشكيلات والترشيحات عنه رأيه، وعليه فهى تتمتع بالمركزية الشديدة، وعليه بات من الضروري وجود بنية موحدة للتعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي – فيما يمكن تسميته بمجلس أعلى للتعليم "المفوضية" – قد تسهم في اختفاء التضارب بين القرارات وتوحيد الرؤية التعليمية في مصر، وتوحيد المصالح.

وتأسيساً على ما سبق فإنه من الواضح أن مشكلات التعليم المصري في طريقها للزيادة والاتساع، وأن الحلول الفردية أصبحت غير مجدية، كما أن ارتباط الإصلاح التعليمي بشخص وزير التعليم يعني أن انتهاء وتوقف عملية الإصلاح إن وجدت بانتهاء ولايته ورحيله عن الوزارة، ومن هنا كانت المطالبة بضرورة وجود مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" يكون مسئول عن التعليم والعمل على تطويره ووضع التصورات المستقبلية لإصلاحه دون أن ترتبط بشخص من يحمل ملف التعليم داخل الوزارة، وأن وجود كيانات من أدوارها القيام بذلك وليست مفعلة يصب في نفس اتجاه أهمية إنشاء مجلس أعلى للتعليم "مفوضية"، ومن هنا

تحاول الدراسة الحالية الوقوف على جدوى وجود مجلس أعلى للتعليم "مفوضية"، وذلك من خلال الإجابة عن سؤال: ما المقترح لإنشاء مجلس أعلى للتعليم المصري "مفوضية التعليم" في ضوء الخبرات الدولية (توصيات ومقترحات)؟ ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة هى:

١. ما ماهية المجلس الأعلى للتعليم "مفوضية" والهدف منه والأسباب التي تدعونا لإنشاء هذا الكيان؟

٢. ما واقع إصلاح التعليم المصري ومحاولات تأسيس مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" في مصر؟

٣. ما التجارب التي قامت بها بعض الدول في عمل مجلس أعلى التعليم "المفوضية"؟

٤. التصور المقترح لإنشاء مجلس أعلى للتعليم في مصر في ضوء خبرات بعض الدول؟

أهداف البحث

١. الوقوف علي مفهوم مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" وأهميته والأسباب التي تدعونا لوجوده.

٢. استعراض لمحاولات إصلاح التعليم المصري وتأسيس مجلس أعلى للتعليم "مفوضية".

٣. العرض لنتائج خبرات بعض الدول التي استفادت من وجود مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" في تطوير تعليمها.

٤. وضع تصور مقترح لإنشاء مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" في مصر.

٥. عرض متطلبات وتوصيات إنشاء مجلس أعلى للتعليم "مفوضية".

أهمية البحث تستمد الدراسة الحالية أهميتها من عدة نقاط منها:

١- تناول مصطلح مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" وما قد يضيفه ذلك إلى المعرفة العلمية والإدارية.

٢- توجيه نظر المسئولين عن التعليم لإدراك أهمية وجود مثل هذه الكيان ودوره المتوقع في تطوير التعليم.

٣- إفادة متخذي القرار في تحديد متطلبات نجاح إنشاء مجلس أعلى للتعليم "مفوضية".

٤- الاستفادة من الخبرات المتميزة للمعنيين بالعملية التعليمية داخل مصر في تأسيس مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" داخل مصر.

٥- الاستفادة من بعض التجارب الدولية المتعلقة بإنشاء مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" وسبل إدارتها بشكل حيوي.

٦- إيجاد مقترح لمجلس أعلى للتعليم "مفوضية" بمصر يسهم في تعزيز ثبات الرؤية التعليمية ودعم لامركزية إدارة التعليم.

٧- وضع التوصيات والمقترحات الخاصة بإنشاء مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" موضع الاعتبار والدراسة.

منهج البحث: يعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي المتعلق بالدراسات المتعلقة بالرأي العام، وهو طريقة للتعرف على آراء وأفكار جماعة من المهتمين نحو موضوع معين في وقت معين، باعتبار الموضوع قابل للجدل والمناقشة، من خلال اختيار المشكلة وتحديد الهدف من البحث وتنتهي بتصنيف البيانات وتحليلها وكتابة التقرير، ويستخدم هذا المنهج المقابلات والاستبيانات لجمع البيانات، وهو يعتمد على عينات كبيرة العدد بالطريقة العمدية أو الطريقة العشوائية في تمثيل وجهات نظر كل قطاع بدقة(١٩).

عينة البحث. عينة من بعض الخبراء الوطنيين في التربية والتعليم، والإدارة، والتخطيط، وبعض علماء التربية بالجامعات المصرية، وبعض المهتمين بشئون التعليم، والمعنيين به، والمتابعين لمشاكله، بالإضافة إلى الاستعانة بآراء خبراء في التخصصات التربوية المختلفة من مراكز البحوث وكليات التربية بالجامعات المصرية، وكذلك المعهد القومي للتخطيط، وبعض الخبراء من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وبعض الكوادر التربوية على مختلف المستويات ومؤسسات المجتمع المدني، وبعض المهتمين بالعملية التعليمية، وبعض مديري الأكاديمية المهنية للمعلمين.

أداة البحث. اعتماداً على المنهج الوصفي المتعلق بالدراسات المتعلقة بالرأي العام للتعرف على آراء وأفكار المهتمين بعمل مجلس أعلى للتعليم "مفوضية"، ومسح لأهم ما طرح من خلالها بشأن إنشاء مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" باعتبار أن هذا الموضوع قابل للجدل والمناقشة، حيث تم اختيار المشكلة وتحديد الهدف من البحث وهى إنشاء مجلس أعلى للتعليم "مفوضية"، وتم تجميع البيانات والمعلومات والمقالات المتعلقة وبعض الدراسات التي تطرقت لموضوع إنشاء مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" وتم بتصنيف البيانات وتحليلها وكتابة التقرير، كما تم عمل مقابلات من بعض عينة البحث، واستعراض وجهات نظر كل قطاع بدقة، وتحليل هذه الآراء لتكوين رأي حول إنشاء مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" في مصر.

حدود البحث. اقتصر البحث الحالي على وضع تصور مقترح لإنشاء مجلس أعلى للتعليم المصري "مفوضية" في ضوء بعض الخبرات الدولية (توصيات ومقترحات).

المصطلحات

مجلس التعليم: Education Council هو هيئة استشارية تتكون من المسئولين في التعليم، وعدد من المهتمين وبعض أولياء الأمور في كل منطقة، كما يمكن اعتباره هيئة منتخبة عموماً، تشكل جزءاً من الإدارة المحلية المدنية او ولاية، تولى مسئولية إدارة النظام التعليمي المحلي، وليس لأعضاء الهيئة سلطة بصفتهم الفردية، وإنما يستمد المجلس سلطته من أدائه كوحدة واحدة(٢٠).

مُفَوَّضِيَّةٌ: commission لغة: فوض أمره إليه إذا رده إليه وجعله الحاكم فيه(٢٠)، مُفوض(اسم مفرد): اسم مفعول من فوّض، مُفوض سام، ومفوضية (مفرد):

الجمع مفوضيات، والمفوضية الأوربية: واحدة من أهم مؤسسات الاتحاد الأوربي الأربع، تسهر على مصالح الجماعة الأوربية وعلى تطبيق المعاهدات فيها، من فَوَّضَ فلاناً إليه الأَمرَ: صَيَّرَه إليه، ومفوضية (مفرد) والجمع مفوضيات(٢١) قال تعالى: "وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللهِ"(٢٢)، وكلمة مُفَوَّضِيَّةٌ بالانجليزية **"commission"** وتعني لجنة أو مفوضية(٢٣)، وتعتبر كلمة مفوضية من الكلمات التي عُرفت على نطاق دولي في مجالات السياسة، وهى إحدى النتائج المتطورة لما عرف بعصبة الأمم المتحدة والتي تأسست في عام ١٩١٩م(٢٤)، والمفوضية الدائرة التي يشغلها المُفَوّض، وهو من فُوضت إليه إدارة أو عهدت بها إليه أو انتدبته دولته أو جماعته ليمثلها ليبسط وجهة نظرها أو سياستها ويؤيدها، ومفوَّضية عليا: مركز مُفوّض سامٍ، ومنها المفوضيَّة الأوربيَّة وهى واحدة من أهم مؤسسات الاتّحاد الأوربيّ الأربع، تسهر على مصالح الجماعة الأوربيّة وتطبيق المعاهدات(٢٥).

اصطلاحاً: هيئة مهنية مستقلة ومحايدة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري وتخضع لرقابة مجلس النواب في البلد التابعة لها(٢٦).

وقد ورد مسمى مفوضية اللجنة بمعني المفوضية في عدد من الأدبيات الإدارية حيث أورده الدكتور "جمال أبو الوفا: ٢٠١٣" في سياق حديثه عن أهم توجهات الإصلاح التربوي في لبعض دول أوربا وإمكانية الإفادة منها في مصر حيث أوضح أن الاتحاد الأوربي يتمثل في تسع مؤسسات منها اللجنة الأوربية المشتركة أو المفوضية العامة والتي تشرف على تطبيق القوانين والاتفاقات بالإضافة إلى تقديم الاقتراحات التي تفيد هذا المجال، بما يؤكد على أن اللجنة الأوربية تعني المفوضية العامة(٢٧).

ويعرف البحث الحالي مفوضية التعليم"commission of education" بأنها: كيان له صفته الاعتبارية ويخضع مباشرة لرئيس الجمهورية، يضم عدة أفراد من خبراء التعليم بكليات التربية، وممثلين عن الوزارات المعنية بالتعليم – المتأثرة والمؤثرة فيه – وممثلين عن المتعلمين والمهتمين بالتعليم وآخرين ممن يمكن من خلالهم تطوير المنظومة التعليمية، وهذا الكيان يتولى وضع الرؤى المستقبلية للتعليم والتخطيط له من خلال خبرات وتفاعل جميع مكوناته، ووحدة قراراته الملزمة لمن يتولى حقيبة إدارة التعليم المصري"

الدراسات السابقة:

أ – الدراسات السابقة العربية المتعلقة بمجلس أعلى للتعليم "المفوضية":

دراسة: محمد إبراهيم عبد العزيز إبراهيم خاطر(٢٠٢٠). بعنوان: سياسات مقترحة لدعم دورة القرار التربوي بالتعليم المصري في ضوء مدخل الاستشارات الإدارية(٢٨). هدفت هذه الدراسة تقديم سياسات مقترحة لدعم دورة القرار التربوي في ضوء توظيف مدخل الاستشارات الإدارية بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر، ولتحقيق ذلك اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وذلك من خلال تحليل الأدبيات المتعلقة بالتنظيم الإداري وأساليبه، واستخلاص ما يتعلق بالأسس النظرية للاستشارات الإدارية في الفكر الإداري المعاصر، وكذلك دراسة طبيعة دورة القرار التربوي ومكوناتها ومراحلها في المؤسسات التعليمية، وتوصلت الدراسة إلى اقتراح ثلاث سياسات تعليمية لدعم القرار التربوي في ضوء توظيف مدخل الاستشارات الإدارية، السياسة الأولى: استحداث مجلس استشاري للتعليم على مستوى المحافظات، والسياسة الثانية: استحداث أكاديمية لإعداد المستشارين التربويين وتدريبهم، والسياسة الثالثة: استقطاب المواهب الإدارية للعمل كمستشارين في الميدان التربوي.

دراسة: منار محمد إسماعيل بغدادي(٢٠١٥). بعنوان: تقويم سياسات التعليم قبل الجامعي. دراسات في التعليم الجامعي. هدفت هذه الدراسة تقويم السياسات التعليمية في مصر لتقديم نوع من الإنذار المبكر عن جوانب الضعف والخلل في النظام التعليمي، والتعرف على العناصر المشتركة في السياسات والمنهجيات التي صيغت بها، وأسباب نجاحها وفشلها، وكيفية تحديد الأولويات، والمساعدة في بناء منهجية تقويم السياسات سواء على المستوى القومي أو الدولي بما يسهم في الوصول إلى استنتاجات تسهم في تحسين القرار وترشيده، والبحث عن بدائل أفضل لتطوير السياسات التعليمية، واتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت هذه الدراسة لعدة نتائج منها: ضرورة وجود فلسفة واضحة للسياسة التعليمية، وأن تعمل هذه السياسة على المؤامة بين متطلبات المجتمع وسوق العمل، ومخرجات النظام التعليمي، وأن تتكامل السياسة التعليمية مع السياسة التنموية للدولة، مع وجود معايير لجودة السياسة التعليمية، وضرورة إنشاء كيان مؤسسي (هيئة قومية – مجلس أعلى) يُعطي صلاحيات ومسئوليات متابعة وتقويم مدى تطبيق وتنفيذ السياسات التعليمية، مع الأخذ

بالمستويات المعيارية في عملية صنع السياسة التعليمية، وصياغة وثيقة رسمية للسياسات التعليمية مكتوبة ومنشورة، وتتم صياغتها بواسطة نخبة عليا لها شخصيتها الاعتبارية وصلاحيات محددة، مع التزام المسئولين والمعنيين بأمر التعليم قبل الجامعي بتنفيذ السياسة التعليمية وتطبيقها خلال فترة زمنية محددة، باعتبارها سياسة قومية ليست مرتبطة بمسئول معين، مع زيادة الاستثمار في التعليم وزيادة تمويله(٢٩).

ب –الدراسات الأجنبية المتعلقة بإصلاح النظام التعليمي واستحداث نظم "المفوضية":

دراسة: (Mika Risku: 2014). بعنوان: نظرة تاريخية على سياسة التعليم الفنلندية من عام ١٩٤٤ إلى عام ٢٠١١ م. هدفت هذه الدراسة تعرف سياسة التعليم في فنلندا الفترة من ١٩٤٤م إلى ٢٠١١م وتصف السياقات التاريخية والاجتماعية للتعليم في فنلندا وتكشف عن الأهداف والنهج المجتمعية الأساسية، وركزت الدراسة على تقدمين رئيسيين: الأول يتعلق بالعدالة الاجتماعية، والثاني يتعلق: بالعلاقة بين الدولة والبلديات، واستخدمت الدراسة منهج مختلط يشتمل على مقاربات نوعية وكمية، واعتمدت هذه الدراسة على التحليل الذي أجراه ريسكو (٢٠١١م) لتحديد وفحص حقبتين سياسيتين أساسيتين الأولى ١٩٤٤م–١٩٨٠م، وتتضمن إرادة الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إدارة مركزية، والثاني ١٩٨٠م–٢٠١١م، ويتعلق باللامركزية في الإدارة التي تحاول الدولة من خلالها الحفاظ على العدالة الاجتماعية وتعزيزها، وتطوير الاستقلال المحلي، تم اختيار عام ١٩٨٠م كعلامة فاصلة لأنه بحلول ذلك الوقت كان تنفيذ نظام التعليم الشامل قد اكتمل بالفعل، كما تهتم هذه الدراسة بكيفية تأثير الاستراتيجيات والبيئات على سياسات التعليم وأنواع الهياكل التي يتم إنشاؤها لتنفيذ سياسات التعليم التي تم إنشاؤه(٣٠).

دراسة: (Patrício V Langa: 2014). بعنوان: دور ووظائف مجالس ولجان التعليم العالي في إفريقيا دراسة حالة لمجلس موزمبيق الوطني لضمان الجودة في التعليم العالي (CNAQ). هدفت هذه الدراسة المقارنة استكشاف دور ووظائف المجالس واللجان في الحوكمة للتعليم العالي في إفريقيا دراسة حالة لمجلس موزمبيق الوطني لضمان الجودة في التعليم العالي (CNAQ)، وثمانية بلدان من خلال الوظائف المنوطة بها، وبدأت هذه المجالس واللجان الخاصة بالتعليم العالي في مشروع إفريقيا في أواخر عام ٢٠١١م، حيث

ركز برنامج الدراسة الرئيس في المرحلة الأولى (٢٠٠٧م-٢٠١١م) على الصلة بين التعليم العالي والتنمية في إفريقيا، وكان أحد المقترحات التحليلية لمشروع الجامعات والتنمية الاقتصادية في إفريقيا هو لكي يقدم التعليم العالي مساهمة مستدامة للتنمية في بلد ما، يجب أن يكون هناك تنسيق على المستوى الوطني لسياسات المعرفة والجهات الفاعلة الرئيسية في النظام، كما توصلت الدراسة إلى أنه تم إنشاء مجالس ولجان للتعليم العالي أو العالي في كل من البلدان الثمانية، كما تم تفويض هذه المجالس بالاضطلاع بوظيفة الاعتماد التنظيمي، واضطلعت بمرور الوقت بأدوار ووظائف إضافية، وأصبح واضحًا لفريق الدراسة أن هذه المنظمات يمكن أن تكون لاعباً رئيسياً في التنسيق الوطني ومراقبة التنفيذ(٣١).

باستعراض الدراسات السابقة التي تناولت السياسات التعليمية وتنظيم وإصلاح التعليم ولجان ومجالس التعليم والمفوضية، نجد أن البحث الحالي يمكن له أن يستفيد من هذه الدراسات على النحو التالي:

- التعرف على مفهوم مجلس أعلى للتعليم "مفوضية"، والأهداف التي نشأت من أجلها، وأنواعها، والمهام والأدوار المختلفة التي تلعبها في إصلاح العملية التعليمية، ومجالات عملها وخصائصها، وكيفية تشكيلها، وانعكاس ذلك على بيئة العمل.
- التعرف على التوصيات والمقترحات التي اقترحتها الدراسات السابقة بخصوص عمل مجلس أعلى للتعليم "مفوضية".
- الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد منهج وأداة البحث الحالي.
- الاستفادة من التوصيات والمقترحات التي وردت بالدراسات السابقة.

الجزء الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً: ماهية المجلس الأعلى للتعليم "مفوضية" والهدف منه والأسباب التي تدعونا لإنشاء هذا الكيان:

- ماهية المجلس الأعلى للتعليم "مفوضية":

يقتضي تطوير التعليم صنع سياسة تعليمية تحدث تغييراً جذرياً في كل المفاهيم والنظم التعليمية التي يقوم عليها النظام التعليمي، واتخاذ قرارات جزئية تواكب مقتضيات العصر

والتطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم، والسياسة التعليمية في أي دولة ليست بمنأى عن المتغيرات المحلية والعالمية المعاصرة لها سواء كانت متغيرات علمية أو تكنولوجية، أو سياسية، أو اقتصادية، كلها تؤثر بشكل أو بآخر، ما لم يضع النظام التعليمي في أي دولة هذه المؤثرات في اعتباره كمكون ومقوم رئيس في سياسته التعليمية سوف تتراكم المشكلات، وتتدنى جودة المنتج التعليم، وتفقد الدولة القدرة على المنافسة المحلية والعالمية، إذ أن نجاح السياسة التعليمية يتوقف على عدة عوامل منها: العوامل الثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والتكنولوجية التي تؤثر في صياغة السياسة التعليمية والتخطيط لتنفيذ موادها، وتحديد مسارات التنفيذ(٣٢)، وعليه فقد لجأت كثير من الدول إلى البحث عن مخارج لأزماتها المختلفة، وبخاصة أزمة التعليم، سواء بسن القوانين أو من خلال الاستفادة من خبرات الدول الأخرى، أو من خلال إيجاد صيغ تعليمية متطورة تواكب العصر، أو العمل على تطوير ما هو كائن من نظم وسياسات تعليمية في الدولة، أو إيجاد كيانات جديدة بديلة تسهم في حل أزمته التعليمية.

يلعب المجلس الأعلى للتعليم "المفوضية" أو مرادفاتها – حول العالم – أدواراً متعددة لإيجاد حلول مقبولة للمشكلات التي يعاني منها نظام التعليم، وتسهم بشكل أو بآخر في ضمان استدامة السياسات التعليمية وتحديثها لتحقيق أهداف النظام التعليمي في إطار الاستراتيجيات الوطنية الشاملة، ولم يكن المعنيون بالتعليم في مصر بمعزل عن تطبيق مثل هذه الفكرة، حيث تضمنت رؤية مصر ٢٠٣٠م الصادرة في ٢٠١٦م هدفاً يتمثل في إعادة هيكلة وصياغة نظام التعليم، على أن يكون إنشاء المجلس الأعلى للتعليم "مفوضية" وتفعيل دوره أحد المؤشرات الرئيسية لقياس مدى التقدم نحو ذلك الهدف، وعلى الرغم من تعدد محاولات الإنشاء خلال السنوات الست الماضية وإعادة طرح الفكرة على طاولة الحوار الوطني؛ إلا أن الأدوار المقترحة تمثل تكراراً لبعض أدوار المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي المنصوص عليه في قانون التعليم منذ ١٩٨١م(٣٣).

يطلق مصطلح مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" على مجموعة من الأشخاص موجهين لأداء بعض الواجبات،وهى اللجنة التي تشكلها الولاية لدراسة الدمج المقترح للمناطق التعليمية، أو مذكرة رسمية مكتوبة تمنح سلطة أداء أعمال أو واجبات مختلفة، أو تعني إذن

أو أمر للتصرف بطريقة محددة، وهى أيضا السلطة الممنوحة لأداء أعمال مقررة، وهى تعمل كلجنة للعمل، كما تفيد سلطة التصرف لصالح شخص ما أو نيابة عنه أو بدلاً منه، أو هى مهمة أو مسألة موكلة إلى شخص كوكيل لآخر، وتطلق على وكالة حكومية لها صلاحيات إدارية أو تشريعية أو قضائية، مثل السلطات التنظيمية التي تمارسها لجنة التجارة الفيدرالية، كما تطلق على مجلس له وظائف تشريعية وتنفيذية يقال عملت في لجنة المياه بالمدينة، كما تعني تفويض صلاحيات محدود لهيئة ما تحت سلطة المفوضين(٣٤).

ومن أمثلة ذلك أيضا المفوضية الأوربية للتعليم وهى الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوربي المعنية بشئون التعليم، وتمثل مصالح الاتحاد الأوربي ككل(٣٥)، كما تهتم مفوضية التعليم بأوربا بدعم الدول الأعضاء وقطاع التعليم والتدريب في توفير تعليم وتدريب رقمي عالي الجودة وشامل ويمكن الوصول إليه من أجل تطوير المهارات الرقمية للمواطنين الأوروبيين(٣٦).

وعليه فقد تعددت مرادفات كلمة مجلس أعلى للتعليم "المفوضية"، وعبرت كل دولة عن المسمى الذي اتفقت عليه، والذي غالباً ما يصب في نفس المعني، فهناك من أدخل هذا المسمى في عملية إصلاحه للتعليم سواء من خلال مصطلح مجلس تعليم أو مفوضية أو استخدام مسمى آخر يعبر عنها، وبالنظر إل ما ورد فيما يتعلق بمصطلح مفوضية نجد أن المصطلح له عدة معاني، حيث ورد مصطلح مجلس أو مفوضية تعليم بعدة معاني منها: وكالة Agency، مفوضية مجلس أعلى Supreme Council، مجلس مركزي Central Board، هيئة Authority، لجنة Committee، مجلس استشاري Advisory Council، حيث هناك من يستخدمه تحت مسمى مفوضية للتعليم Commission for education، وهناك من يستخدمه تحت مسمى المجلس الأعلى للتعليم Supreme Education Council/ المجلس المركزي للتعليم Central Board of Education، أو هيئة التعليم Education Authority / لجنة التعليم Education Committee، أو المجلس الاستشاري للتعليم Education advisory council(٣٧)، وهى وفقاً لتجربة دولة "بيرو" بأنها هيئة استشارية على المستوى الوطني، أما في الهند، فهى "المجلس الوطني للبحوث التربوية والتدريب"(٣٨).

وعليه فمصطلح مجلس التعليم للتعليم "مفوضية" مصطلح يمتلك العديد من المرادفات التي غالباً ما تؤدي نفس المعنى، وكيان له صفته الاعتبارية، يخضع مباشرة لرئاسة الجمهورية، ويضم أعضاء من خبراء التعليم من كليات التربية والمهتمين به، وعضوية ممثلين عن الوزارات المعنية بالتعليم – المتأثرة به والمؤثرة فيه – ويتولى هذا الكيان وضع الرؤية المستقبلية لإدارة التعليم، والتخطيط له، وليس لأي عضو بهذا الكيان أي سلطة فردية، بل يكون الرأي فيه من خلال الكيان كوحدة واحدة.

– أهمية وجود مجلس أعلى للتعليم "المفوضية":

تأتي أهمية وجود كيان مستقل متمثل في "مجلس أعلى أو مفوضية للتعليم من كونه سيكون هيئة مُستقلة تتبع رئيس الجمهورية، وسوف يتولى اعتماد الخطط الإستراتيجية العامة التعليمية والتربوية لكافة أنواع ومراحل التعليم ما قبل الجامعي، وسيقوم بمُتابعة تنفيذ كافة الخطط مع جميع مؤسسات الدولة، بما يضمن تحقيق الخدمة التعليمية المستهدفة، وكذلك قيامه برفع قراراته إلى رئيس الجمهورية، سيكون تأكيداً من الدولة على اهتمامها الشديد بالنهوض بالعملية التعليمية، وتحسين مخرجاتها كأولوية قصوى، إضافة إلى إسهامه في وضع المؤشرات القومية للتعليم على مستوى الدولة وتقييم الأداء في ضوئها، وكذلك بدراسة ومُتابعة نتائج تقييم الطلاب على المستوى القومي وأدائهم.

كما أن وجود مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" سيعمل عن ضمان اتساق الأطر العامة للمناهج التعليمية لجميع أنواع التعليم الجامعي وقبل الجامعي، وطرق تدريسها، وطرق الامتحانات والتقييم، ومواصفات خريج التعليم، وفقاً للمهارات المطلوبة والتي تتوافق ومتطلبات هذا العصر ومعايير الجودة فيه، كما ستعني بضمان مواكبة مضمون ونصوص الكتاب المدرسي والأدوات المدرسية للمعايير العالمية الدولية واستخدام تكنولوجيا المعلومات في الارتقاء به، إضافة إلى مراجعة واعتماد التقارير الرسمية الصادرة بشأن حال التعليم في مصر، واقتراح ما يكفل ربط التعليم قبل الجامعي بكل أنواعه بالتعليم الجامعي، وربط ذلك بخطة التنمية الشاملة للدولة(٣٩)، وهذا كله من شأنه أن يجعل هناك نقطة انضباط للتعليم وإصلاحه وتجاوز همومه ومشكلاته، وعليه يمكن القول بأهمية وجود مجلس أعلى للتعليم

"مفوضية" بصفته هيئة مستقلة – كما هو متبع في بعض الدول – حال إنشائها تتمثل يلي(٤٠):

١– الإسهام في تنظيم قطاع التعليم وضمان جودته، وذلك من خلال تحديد الإطار التنظيمي والمبادئ التوجيهية والمعايير التي تتحقق من خلالها جودة الخدمة المقدمة في المؤسسات التعليمية.

٢– المساعدة على تحديد الاحتياجات المالية لقطاع التعليم، وتوزيع الموارد التي توفرها الدولة، ومراقبة الإنفاق على المستويين القطاعي والمؤسسي.

٣– تفعيل الرقابة على نظام ضمان الجودة على المستويين القطاعي والمؤسسي، وتتبع أداء المؤسسات التعليمية والإبلاغ عن المشكلات، وتطوير مؤشرات الأداء من خلال جمع وتحليل البيانات حول نظام التعليم.

٤– تقديم المشورة والتوصيات المستندة للأدلة لصانعي السياسات إما بشكل استباقي أو تفاعلي استجابةً لظروف محددة، وإبداء الرأي في مسودات السياسات والتشريعات نيابةً عن الوزارة.

٥– التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم وإدارة العلاقات بين أصحاب المصلحة في ضوء الأهداف والقضايا الرئيسية، وضمان عدم ازدواجية الأدوار.

– **أهداف وجود مجلس أعلى للتعليم "مفوضية":**

يختلف الهدف من إنشاء مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" من دولة إلى أخرى طبقا لظروف كل منها؛ فمثلاً(٤١):

– الدول التي تعمل بالنظام اللامركزي ويكون التعليم فيها مسئولية كل ولاية مثل الولايات المتحدة الأمريكية تنشئ مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" بهدف التنسيق بين الولايات ووضع معايير عامة يلتزم بها الجميع.

– الدول ذات العرقيات المتعددة التي تطبق فيها كل عرقية نظاما تعليميا خاصا بها مثل كندا وأستراليا فتنشئ مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" بهدف التنسيق فيما بين هذه الأنظمة العرقية.

– دول تنشئ مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" كنوع من المشاركة الشعبية في إدارة التعليم للتوفيق بين المركزية واللامركزية مثل اليابان التي يوجد بها مجلس مركزي للتعليم على مستوى الدولة ومجالس للتعليم على مستوى كل إقليم.

– دول تنشئ مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" كجهة استشارية لوزير التعليم لمساعدته على اتخاذ القرارات ومواجهة المشكلات مثل الهند وماليزيا.

– دول تنشئ هذه المفوضيات بصفة مؤقتة لدراسة واقع التعليم ورسم السياسات التعليمية ورفع تقرير بإصلاحه خلال فترة زمنية محددة كالهند، أو بشكل دائم كباقي الدول المشار إليها.

وفى جميع الدول يقوم المجلس "المفوضية" بعمل استشاري غير ملزم للوزير أو للحكومة، كما أنها تقدم تقريراً يتم مناقشته من قبل الحكومة لكي تتخذ القرار المناسب بشأنه، كما أن عملها قد يقتصر على الجانب البحثي وتوفير الخبرة الاستشارية للوزير، ولا يتطرق إلى توزيع الموازنات المالية أو المحاسبية أو اختيار الوزير أو إقالته، أما عن الأهداف التي يتوقع قيام المجلس الأعلى للتعليم "المفوضية" بها في مصر حال الإنشاء:

– جعل التعليم شبه إقليمي يناسب كل أقاليم مصر بصورة مباشرة أو غير مباشرة وذلك عن طريق توجيه المناهج التي هى موحدة في كل الأقاليم، لكي تكون مكثفة في إقليم عن الآخر تبعاً لاحتياجاته والمواد الخام والصناعات السائدة فيها وطبيعة الاستعداد الذهني والنفسي لأبناء الأقاليم.

– التشجيع على إنشاء أوقاف وتبرعات للتعليم كصدقة جارية بأسلوب مطمئن لأصحاب هذه الأوقاف يجعل بعض الأغنياء يساهمون في الصرف على التعليم ومشروعات الطلاب والفقراء(٤٢).

– التخطيط لمستقبل التعليم في مصر، وان تكون مهمة الوزير تنفيذ مخططات هذه المفوضية، لا أن تعمل كل وزارة في معزل عن الأخرى.

– وضع سياسات طويلة الأمد تضمن استقرار نظام التعليم.

– الارتقاء بالتعليم المصري بجميع أنواعه ومراحله وتحسين مخرجاته.

– التنسيق مع الجهات المختصة للتعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي والمهتمين به وبتطويره.

– رسم سياسة التعليم وتراجع المواد المتعلقة بالسياسات التعليمية.

– الإشراف على تحديث العملية التعليمية بصورة دورية.

– مراقبة تنفيذ وزارة التربية والتعليم تلك السياسات التي وضعها المجلس "المفوضية"(٤٣).

إن وجود مثل هذه الأهداف وغيرها يشير إلى أن التعليم في مصر يحتاج إلى كثير من الدعم التنظيمي، وإعادة ترتيب أوراقه، حيث تعتبر عملية تنظيم مسارها نحو الأهداف عملية ملحة، ومن المهم الابتعاد عن المسكنات التنظيمية، والعمل على الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال، ودراسة مأسسة هذه الكيانات ورعايتها حتى تتمكن من تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها، لما يمثله ذلك من ضمانة للوطن وأمنه وسلامته، والارتقاء بحاضره، والاستفادة من خبرات عقول بنائه المتميزين، والانتقال به من مرحلة الاستيراد والتقليد واستهلاك المعرفة إلى إنتاجها واستثمارها وتصديرها لدول العالم.

- الأسباب التي تدعونا لإنشاء مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" في مصر:

تمثل لامركزية التعليم أكثر السياسات التي كانت محل نقاش وجدل في العقود الاخيرة في معظم دول العالم، حيث يتم الإشارة إليها من خلال بعض المصطلحات مثل: إدارة المدرسة المفوضة، والإدارة المحلية، والإدارة في موقع المدرسة، الإدارة الذاتية، والتخلص من بيروقراطية التعليم المركزي لإيجاد نظم مفوضة ينجم عنها درجات من السلطة المؤسساتية، وأشكال من الإدارة الذاتية ومن ثم فإنها تمثل عملية معقدة تؤدي إلى تغيرات كبيرة في الطريقة التي بها يتم تنظيم النظام التعليمي، والمدرسي، ووضع السياسات، وتوفير التمويل، وتطوير وتنظيم المناهج، وإدارة المؤسسات التعليمية، وعليه يعتبر قطاع التعليم مسئولاً بشكل كبير عن المرتبة المتدنية لمصر كما ورد في تقرير التنمية البشرية الدولية، وهذا الأداء يعد أمراً محيراً إذا أخذنا في الاعتبار الالتزام الرسمي المصري القومي لجعل التعليم ذي أولوية وهدف رئيس لتنمية الموارد البشرية، بل واعتبار التعليم المشروع القومي لمصر، لأنه لوحظ أن أداء قطاع التعليم متواضع في حقبة التسعينيات من القرن العشرين، والتفاعل والترابط فيما بين عناصرها المختلفة والعمل في شكل المنظومات، والمتخصصون في التعليم يدركون أن

الأسلوب المنظم والمرتب والنسقي في تطوير التعليم ينتج نظاماً فعالاً وكفئاً يحقق ما هو مرغوب فيه(٤٤).

لقد اتسمت السياسة التعليمية في مصر بعدم الاستقرار، نتيجة للتغيرات الوزارية المتعاقبة وارتباطها بشخص وزير التعليم، بالإضافة إلى عدم تبني نظرية تربوية واضحة المعالم يقوم عليها النظام التعليمي، كما انه لا توجد في مصر رؤية إستراتيجية طويلة الأمد ترسم صورة النجاح، مما يجعلنا نعيش أزمة تعليمية حقيقية، تحتاج إلى فكر استشرافي في تخطيط استراتيجي بعيد المدى(٤٥)، كما اتسمت عملية صنع السياسة التعليمية في مصر بمجموعة من الخصائص والسمات التي أثرت على قدرة النظام التعليمي على تلبية الاحتياجات التربوية، ومن تلك الخصائص والسمات على سبيل المثال: المركزية، والديمقراطية الشكلية، وعدم المرونة، وسياسة الفرد، وتهميش دور المؤسسات التربوية، وقد أشارت الخطة الإستراتيجية إلى بعض المشكلات التي تعاني منها العملية التعليمية والتي منها ما يتعلق بالإدارة المدرسية، ومنها ما يتعلق بتمويل التعليم، ومنها ما يتعلق بالمناهج، ومنها ما يتعلق بتقويم المتعلمين، ومنها ما يتعلق بالمشاركة المجتمعية في التعليم، إضافة إلى وجود مشكلات أخرى منها ما يتعلق بعملية الإتاحة، وأخرى تتعلق بالجودة، ومشكلات تتعلق بقضايا البنية التحتية التعليمية والسياسة التعليمية والتي منها(٤٦):

- ضعف تطبيق سياسة المركزية واللامركزية للتوصل إلى صيغة مناسبة للمزج بين اللامركزية والمركزية.
- ضعف نظام الاتصال والمعلومات واتخاذ القرار.
- تعدد أنظمة التعليم – والتي منها: الخاص والأجنبي وتعليم اللغات – في التعليم العام.
- محدودية التركيز على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية بأنواعها في الوزارات والمحليات.
- ضعف كفاءة البنى التحتية التنظيمية لأجهزة التعليم، وغياب إعادة الهيكلة، وضعف التركيز على الأعمال الأساسية للتعليم.

وقد أكدت الممارسات العالمية في مجال إدارة التعليم إنه يدار بمركزية شديدة دون مراعاة للتباينات والاختلافات المحلية، وعدم الاستفادة من آليات اللامركزية، وهذا يؤثر سلباً

على الكفاءة الداخلية والخارجية وعلى مستوى جودة المنتج النهائي(٤٧)، وعليه فإن الحاجة إلى إعادة هيكلة التعليم في مصر بما يتيح الاستفادة من وجود مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" تنطلق من عدة أمور منها(٤٨):

- النسق التعليمي جزء لا ينفصل من البناء الاجتماعي، وعليه أن يعبر عن آراء المجتمع ويستفيد منها.
- اعتبار المؤسسات التربوية من أهم مؤسسات الدولة المنوط بها تشكيل العقول وتدعيم القيم وتشكيل رأس المال الاجتماعي والثقافي وقيادة عجلة التنمية، وتوجيه التغيير نحو الأفضل.
- ازدواجيات النظام التعليمي في مصر، وإنتاجها للتفاوت والتمايز واللامساواة، فهناك تعليم مدني، مقابل تعليم ديني، وخاص مقابل حكومي، وعدم مقابل فني، وعربي مقابل لغات.
- التوسع الهائل في المدارس والجامعات الخاصة المحلية والأجنبية، وتوحش ظاهرة الدروس الخصوصية في مراحل التعليم قبل الجامعي وقبل الجامعي، وإنشاء أقسام وشُعب خاصة ومميزة داخل الجامعات الحكومية، وما لذلك من فلسفة واضحة حول كون التعليم بات سلعة لن يشتريها إلا من يستطيع تحمل تكلفتها.

ولعل كل هذه الأمور وغيرها دعت كثير من المهتمين بالتعليم بالتأكيد على أن هناك ضرورة لأن يجمع التعليم بأكمله تحت مظلة واحدة، ك مجلس أعلى للتعليم "مفوضية"، بحيث يكون هناك تكامل وترابط في عملية التخطيط له، وتوزيع الموارد عليه، وأن واقع الحال يدعونا للنظر بجدية في إنشاء هذا الكيان؛ لعدة أسباب منها:

- الارتقاء بالتعليم بجميع أنواعه ومراحله وتحسين مخرجاته.
- رسم سياسة التعليم، ووضع مقترحات لآليات جديدة للتعليم تكون قابلة للتنفيذ.
- قيام المجلس الأعلى للتعليم "المفوضية" بمراقبة تنفيذ وزارة التربية والتعليم لتلك السياسات التي وضعتها.
- وضع استراتيجيات عامة تلتزم بها وزارة التعليم بتنفيذها.

- التوصل لحلول تشاركيه ومقترحات لجميع المشكلات التي تواجه واقعنا التعليمي.
- التنسيق مع الجهات المختصة للتعليم سواء قبل الجامعي أو الجامعي.
- مراجعة المناهج والكتب المدرسية دورياً، ومراجعة المواد، والإشراف على تحديثها بصورة دورية، للتأكيد على أنها تواكب العصر(٤٩).
- إقامة مؤتمر دوري لتطوير التعليم سنوياً والتنسيق بين مراكز ومشروعات تطوير التعليم بالجامعة لتجنب التداخل والتضارب في الأهداف والخطط التنفيذية والأنشطة(٥٠).

إن هذه الأسباب وغيرها تؤكد حاجة التعليم لرؤية تعيد هيكلة التعليم، ومن خلالها يمكن تشكيل بنية موحدة للتعليم تختفي معها الازدواجيات، وتفتح أبوابها أمام الجميع بلا استثناءات، ومن ثم تصبح مولدة لقيم الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية(٥١)، كونه بخلاف التكهنات والتوقعات والرغبات والتصورات لا توجد أية قرارات وزارية أو تشريعات خاصة لمؤسسات أو هيئات أو مكاتب استشارية فيما يمكن أن نطلق عليه مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" تختص بإبداء الرأي أو تقدم استشارات إدارية في التعليم، أو لجنة قائمة بذاتها تشير على صانعي القرار التعليمي، أو تقدم النصح والإرشاد لصانعي القرارات التعليمية، كما أنه لا توجد مكاتب علمية تعتمد على بيانات أو معلومات دقيقة تتعلق بالتربية والتعليم يمكن البناء عليها، أو استشراف جهود إصلاح التعليم، أو أن تقدم النصح لمتخذ القرار، كما أنه لا يوجد ذكر للمنظمات غير الحكومية في القيام بدورها في تقديم العون والاستشارات الإدارية، أو مكاتب خبرة تقدم النصح والخبرة لصانعي القرار، على الرغم من الحاجة الماسة إلى ذلك؛ نظراً للقضايا والمواقف التعليمية التي تتعرض لها وزارة التربية والتعليم، أما ما يتعلق بالمجالس القومية المتخصصة وما تقوم به من دراسات في شعب التعليم العام والتعليم الجامعي، وعلى الرغم من كونها تضم نخبة من أساتذة وعلماء التربية والجامعة في مصر إلا أن توصياتها غالباً لا يستعان بها عند إصدار القرارات، وفيما يتعلق بوزارة التربية والتعليم فالأمر بيد الوزير(٥٢).

وهذا ما يحققه وجود مجلس أعلى أو مفوضية للتعليم ككيان يضم في تكوينه ممثلين عن جميع مكونات المجتمع، ويتم في وجوده التخطيط لإدارة العملية التعليمية، والتخطيط

لها، واستبصار المستقبل من خلال ما يتوفر لهذا الكيان من معرفة ثقافية، واقتصادية، وسياسية وتكنولوجية للمجتمع وطرح الرؤى المختلفة ومناقشتها.

ثانيا: واقع محاولات إصلاح التعليم المصري ومحاولات تأسيس مجلس أعلى للتعليم "مفوضية"

– محاولات إصلاح التعليم المصري:

أيقن محمد علي عندما تولى حكم مصر بأهمية أن تمتلك الدولة الحديثة كوادر بشرية متعلمة، وعليه شرع في بناء نظام تعليمي حديث في مصر، لسد احتياجات الحكومة المتنوعة من المهن المختلفة، وعمل على إنشاء مجلس المدارس وصار التعليم مسئولية الدولة ومسئولة عن كل ما يتعلق به، وبتولي الخديوي إسماعيل عام ١٨٦٣م بدأت صفحة جديدة من حياة المجتمع المصري التعليمية، حيث تم الاستعانة بالعديد من خريجي نظام محمد علي كرفاعة الطهطاوي وعلي مبارك، فظهرت في عهد إسماعيل مشروع علي مبارك (لائحة رجب ١٨٦٧م)، وهى أول محاولة لإقامة نظام تعليمي قومي كما شهد عامي ١٨٧٣م–١٨٧٤م حركة إصلاحية قومية للتعليم، ولكن مع احتلال الانجليز لمصر عام ١٨٨٢–١٩٢٢م انتكست النهضة التعليمية وأُهمل التعليم، ومع اشتداد الحركة الوطنية على يد الزعيمين الوطنيين مصطفى كامل ومحمد فريد والتأكيد على أهمية جاء الدستور عام ١٩٢٣م ودستور عام ١٩٤٠م بإلزامية وأهمية التعليم، وعليه تم إنشاء المدارس الأولية، وبقيام ثورة عام ١٩٥٢م، وأكدت على تحقيق ديمقراطية التعليم، وجاء دستور عام ١٩٥٦م ليقوي من أهمية التعليم بما نص عليه من مواد مما أدى إلى ارتفاع نسب الالتحاق بالتعليم من أبناء الشرائح المختلفة، وزاد أعداد المدارس وتنوعها الأمر الذي ترتب عليه ظهور العديد من المشكلات الناتجة عن ضعف الاهتمام بالجانب الكيفي مقارنة بالجانب الكمي، واختلاف اللوائح التي تحكم مؤسسات التعليم، وارتفاع الأصوات المطالبة بضرورة تطوير المنظومة التعليمية، واستحداث صيغ جديدة للتطوير وإصلاح الخلل الذي حدث(٥٣).

اهتم عديد من الخبراء والمهتمين بالتعليم والقائمين عليه بأمر التعليم وحاولوا طرح وجهات النظر المختلفة للنهوض به وإصلاح أمره، ورأى الدكتور طه حسين من أن إصلاح التعليم يمكن أن يتحقق عن طريق ثلاثة أمور، ذكر أولها إنشاء المجلس الأعلى للتعليم، وقد

اقترح هذا النظام من الجامعة وعرض على علي ماهر باشا فقبله وأمضاه واستصدر به مرسوماً بقانون، ولكن الوزارة التي جاءت بعده لم تُمض هذا المرسوم بمرسوم(٥٤)، واستمر التأكيد على أهمية إصلاح التعليم عقب هزيمة ١٩٦٧م من خلال بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨م والذي أشار إلى: أن الدول الحديثة لا تقوم إلا استناداً على العلم والتكنولوجيا، ورأى البيان ضرورة إنشاء المجالس المتخصصة على المستوى القومي، وبعد ذلك جاء الرئيس السادات ليعلن عن دستور ١٩٧١م، والذي طالب بضرورة ربط التعليم بحاجات المجتمع والإنتاج، وجاءت ورقة أكتوبر ١٩٧٤م لتؤكد على ضرورة الوعي بالمتغيرات العالمية والإقليمية التي تدفع إلى تطوير التعليم وأكدت على عدة أمور منها(٥٥):

- ارتباط التعليم بحركة المجتمع ومتطلباته بحث لا يصبح التعليم مجرد مفردات دراسية.
- توثيق الصلة بين التعليم والعمل.
- إبراز مفهوم التعليم المستمر وقيمته في ظل النمو العقلي المتسارع.
- التنسيق بين المؤسسات التعليمية والبحثية وغيرها.

غير أن السياسة التعليمية في ذلك الوقت فشلت لاقتصارها على الاهتمام بالتوسع الكمي وعدم استحداث ملاحقة التخصصات الجديدة، وضعف ميزانية التعليم.

ثم جاءت ورقة عمل تطوير وتحديث التعليم في مصر عام ١٩٧٩م سياسته وخططه وبرامج تحقيقه، وحددت هذه الورقة عناصر هذه السياسة في أربعة عناصر هى: المجتمع والتعليم، وتحليل واقع التعليم، وحيثيات تغير التعليم، واستراتيجيات تغيير التعليم وملامح تصور تعليم الغد، ورأت الورقة أن السياسة التعليمية في مصر لابد أن تنبثق من مقومات المجتمع المصري والمتغيرات المحلية والعالمية، ويتضح من ورقة العمل(٥٦):

١- أن التعليم في مصر غارق في المشكلات.

٢- أن هناك إحساساً بالمتغيرات الاجتماعية العالمية الحادثة، ومنها التغيير والتقدم العلمي والتكنولوجي.

٣- أن هناك محاولة من قبل المسئولين بوضع الخطط اللازمة للنهوض بالمجتمع وملاحقة التقدم العلمي والتكنولوجي.

٤- أن الخطط غالباً تظل على المستوى التنظيري فقط سبب ضعف التمويل وزيادة الطلب على التعليم بعد الحرمان الطويل الذي عاناه الشعب المصري وتعرض فيه للجهل والتخلف والحروب.

ولم يتوقف الأمر عند هذا فقد عقدت العديد من المؤتمرات والندوات، وأصدرت عديد من القوانين والوثائق والتوصيات خلال الثمانيات والتسعينات من القرن الماضي بشأن منظومة التعليم، حيث صدر القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م(٥٧) وتعديلاته لتنظيم التعليم قبل الجامعي في مصر، ومنذ بداية التسعينيات بدأت الأنظار في مصر تتجه إلى البحث عن القصور الكيفي في نظامنا التعليمي والمطالبة بضرورة إصلاح التعليم ومواكبة التقدم المتلاحق، وجاءت ورقة مشروع تطوير التعليم ١٩٩٩م لتضيف التالي(٥٨):

- ضرورة وجود وقفة مستمرة أمام سياسة التعليم ونظامه لمواكبة التطور والتقدم.
- تحديث المادة العلمية بما يواكب التطورات المستقبلية.
- أن يتحمل التعليم مسئولية تحصين الفرد ضد الآثار السلبية للتطور العلمي والغزو الثقافي.
- أن يكون التعليم للجميع وللتميز ودعم جودته والمنافسة العالمية من خلال التعليم.

وتوالى صدور القوانين والقرارات لإصلاح التعليم وآخرها القانون ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧م(٥٩)، كما سعت الدولة إلى تبني صيغ تعليمية حديثة مستعينة بالخبرات الأجنبية، وكان أبرزها التعليم الأساسي الذي تم تجرته في عام ١٩٧٧م/١٩٧٨م، وتم تعميمه ١٩٨٠م/١٩٨١م، ثم التعليم المزدوج(مبارك كول سابقاً) وطبقت ١٩٩١م بالتعاون بين حكومتي مصر وألمانيا لتطوير التعليم الفني، ومع بداية الألفية الثالثة تفاقمت مشكلات التعليم وظهور محاولات لتطويره، وسعت الدولة نحو الأخذ بنظام الاعتماد وصدر القانون ٨٢ لسنة ٢٠٠٦م بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ولائحته التنفيذية في ٢٠٠٧/١/٢٤م(٦٠)، ثم كانت الخطة الإستراتيجية الأولى ٢٠٠٨/٢٠١٢م، ثم الخطة الإستراتيجية الثانية ٢٠١٤/٢٠٣٠م(٦١)، وقد مثلت هذه الخطوات التي قامت بها الدولة وعملت على دعمها من أجل الارتقاء بمستوى التعليم نافذة لمن يرغب في البحث عن حلول للتعليم المصري.

وبالنظر إلى ما سبق يضح أن بناء السياسة التعليمة يجب أن تترابط فيه وتتكامل جميع الاختصاصات، والاهتمامات، والتطلعات، مما يعني أن وضع السياسة التعليمية ليس محصوراً بالتربويين فقط، وإنما مرتبط بجميع قطاعات، وأجهزة، ومؤسسات الدولة المختلفة، في قطاعيها العام والخاص، مما يستلزم أن تقوم الجهات المسئولة بتشكيل لجان، أو تفويض مجموعة من الخبراء بوضع وبناء السياسة التعليمية والتربوية، وصياغة أهدافها وبنودها، على أن يشارك المتخصصون في مختلف المجالات في تلك الصياغة من خلال التعبير عن رؤيتهم وتطلعاتهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا يعتمد على الوعي الاجتماعي والثقافي في المجتمع، فالسياسة التربوية تعبر عن الاختيارات السياسية للبلاد، وعن قيمها، وعاداتها، وتقاليدها، وتصورها للمستقبل، وما تحتاج إليه من قوى بشرية، وخبرات وتخصصات، ومهارات، وثروات طبيعية واقتصادية وصناعية مختلفة(٦٢).

وباستقراء الخلفية التاريخية لنظام التعليم المصري يتضح أنه كانت هناك محاولات لتطبيق فكرة مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" لإدارة التعليم من خلال الإدارة المحلية منذ أيام محمد علي – وإن كان حاول من خلال ذلك ربط الإدارة التعليمية بمصلحة الحاكم – إلا أن هذه المحاولات لم تحقق الأهداف والآمال المرجوة منها، وظلت ممارسة المركزية سائدة في تسيير كافة شئون الحياة، واستمر هذا الوضع إلى عام ١٩٢٣م، ومنذ هذا التاريخ إلى ثورة يوليو ١٩٥٢م أسهم المربون في التوجه إلى اللامركزية، حيث شجعت الثورة على الاتجاه إلى لامركزية الإدارة التعليمية عن طريق صدور القوانين المحلية، بدءاً من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠م، وحتى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م وتعديلاته، ولكن المتتبع لإدارة التعليم يجد أنها كانت تسير وفق مركزية التخطيط والتوجيه، ولا مركزية التنفيذ، وهذه هى المركزية بعينها، التي لم تعد تلاءم التضخم الحجمي لنظام التعليم، ولا حتى خصائص السياق المجتمعي الحالية(٦٣).

- بعض المحاولات الجادة لظهور مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" في مصر:

كان لعدد من المشروعات التي شهدتها مصر بالتعاون مع الدول الأخرى دور في تشجيع عمل وظهور كيانات مثل مجلس أعلى للتعليم "مفوضية"، فهناك مشروع الإسكندرية للامركزية والتي بدأ عام ٢٠٠١م حيث وقعت وزارة التربية والتعليم ومحافظة الإسكندرية

ومركز الإسكندرية للتنمية (جمعية أهلية) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مذكرة اتفاق لتنفيذ برنامج إرشادي يهدف إلى تحسين نوعية التعليم في مدارس الإسكندرية على أساس نموذج لامركزي يتمثل في تشكيل لجنة "مفوضية" لإدارة التعليم من خلال(٦٤):

– عقد شراكة بين المدرسين والإداريين والمجتمع ككل من خلال لجان ثلاثية الطبقات – كشكل من أشكال مجلس أو مفوضية التعليم – تقدم الدعم والمتابعة والتنفيذ.

– تنفيذ إدارة لامركزية متقدمة من خلال تعديل السياسات والإجراءات وتفويض السلطة والمسئولية لمستوى المدرسة.

– توفير تدريب متقدم للموظفين بما يتفق ونظم أصول التدريس الأولية والنظم التعليمية الدولية.

وعليه فقد شكلت لجنة "مفوضية" ثلاثية الطبقات للمساعدة في تنفيذ هذه البرامج وهى:

– لجنة استشارية: تضم وزير التربية والتعليم، والمحافظ، وستة عشر من قادة المجتمع ذوي الخبرة في المجال، وهى مسئولة عن حشد جهود المجتمع، وضمان توفير الموارد الفنية والمالية، والمشاركة في اختيار ومتابعة المدارس والمديرين والنظار، وتقديم توصيات وتجري تقويم سنوي للبرنامج.

– لجنة الحي التعليمية: ويرأسها مدير الإدارة التعليمية مع عشرة أعضاء ذوي خبرة في المجال، وتجتمع هذه اللجنة شهرياً وهى مسئولة عن رصد أداء المدرسة.

– مجلس الأمناء: يتكون من (١٦) عضواً وهو تطوير للجنة الآباء السابقة حيث يقوم باقتراح مصادر غير تقليدية للتمويل.

أن فكرة وجود كيان أو لجنة أو مفوضية تسيير أمور التعليم كانت في الاعتبار، وقد تم تجربتها على نطاق ضيق وهو محافظة الإسكندرية من خلال اللجنة الاستشارية أو ما يمكن أن نطلق عليه مجلس أعلى للتعليم "مفوضية"؛ إلا أنه يلاحظ أن مشاركة الوزير فيها بما يعني أن الأمور لا يمكن أن تخرج عن نطاق ما تشير الوزارة به أو يسمح به الوزير أو يعطي الضوء الأخضر له، ولعله كان من الأفضل أن تشكل بعيداً عن مشاركة المسئولين بالوزارة أو الدولة من خلال أشخاص اعتباريين، ويتم رفع ما يشير به هذا المجلس أو

المفوضية – فيما لا يخالف سياسة الدولة – إلى الوزير للتنفيذ، كون هذه اللجنة محل ثقة وتقدير، ولا يعني وجود صلاحيات وسلطات غير مسبوقة لمحافظ الإسكندرية – من خلال التجربة التي أشرنا إليها – أن هذه اللجنة أطلق لها الحرية في عملها، حيث اتضح أنها لن تعمل إلا في إطار ما أُتيح من موارد وميزانية قررتها الوزارة، أما أن يكون المجال متاحاً لتقترح لم يحدث، ولكن كل ما حدث وجود مرونة في استخدام الموارد المالية بحيث يتم الإنجاز سريعاً، وكذلك تقديم الحوافز للموظفين والتدريب والإصلاحات والصيانة والتجهيزات والأثاث والقيام بحملات إعلامية للتوعية بما قد تم؛ ليظهر نجاح التجربة.

ويؤكد ما سبق الإشارة إليه الرغبة في إصلاح التعليم المصري المبني على وجود كيانات مثل مجلس للتعليم أو لجنة "مفوضية"، وعلى الرغم من ورود فكرة إنشاء المجلس الوطني للتعليم في إستراتيجية مصر للتنمية المستدامة التي أصدرت في ٢٠١٦م، وتم تحديثها في ٢٠١٨م، وطرح فكرة إنشاء مفوضية للتعليم تمثل فيها الوزارات والمؤسسات المعنية بالتعليم ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والقطاع الخاص والمستفيدون من الطلاب وأولياء الأمور مع إعداد دراسات كافية حول ربط سوق العمل بالتعليم في مختلف القطاعات(٦٥)، إلا أن الخطوات الفعلية لتنفيذها لم تبدأ إلا في أكتوبر ٢٠١٩م حين تسلم رئيس الوزراء مشروع القانون المقدم من المنسق العام للمجلس الاستشاري لكبار علماء وخبراء مصر، ولكن مشروع القانون لم يخرج للنور إلا في نوفمبر ٢٠٢١م، حين تقدم عدد من نواب البرلمان بمشروع قانون "مفوضية التعليم قبل الجامعي والتعليم الفني والتدريب المهني"(٦٦).

وعليه فعملية إنشاء مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" فكرة مطروحة منذ وقت طويل، وهناك من حاول إخراجها إلى النور بالكيفية التي تسمح له، ومازالت الفكرة قائمة حتى الآن، وهى تطرح من حين لآخر من المهتمين بالتعليم والخبراء في شتى المجالات ومجموعة من العلماء، وأكد على ذلك كثير من المهتمين بالتعليم ومنهم الدكتور "محمد غنيم" والذي أشار إلى ضرورة أن يقوم كل فرد منا وكل حسب تخصصه بالعمل على المساهمة في الارتقاء بالعملية التعليمية، كما رفض عدد كبير من المهتمين بالتعليم الربط بين اقتراح مشروع القانون المقترح لعمل مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" في مصر حالياً، وما يثار بشأن التعليم

ومشكلاته المتعلقة والمرتبطة بالتعليم؛ خصوصاً المشكلات التي يعانيها القطاع منذ فترة طويلة(٦٧).

ودعا الحوار الوطني في جلسة خاصة لمناقشة مشروع القانون المُحال للحوار الوطني بإنشاء المجلس الوطني الأعلى للتعليم والتدريب ضمن موضوعات لجنة التعليم، والمحال من مجلس الوزراء للحوار الوطني استجابة لدعوة رئيس الجمهورية، حيث دعا الخبير التربوي الدكتور "عيد عبد الواحد علي: ٢٠٢٣" إلى أهمية وجود مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" داخل المحافظات المختلفة، من أجل رفع التقارير للمجلس الوطني الأعلى للتعليم والتدريب، وتنفيذ السياسات الصادرة عن المجلس، وأنه يجب وضع ضمان لآليات مأسسة الشراكة بين الجامعة والتعليم، وذكر أن المشروع يصاب ببعض المعوقات التي لا تساعد على نجاحه بدون المأسسة، داعياً إلى مراعاة أن يكون نسبة ٨٠% من السياسات، سياسة عامة ينفذها الوزراء المعنيين، وتترك ٢٠% للوزير يقوم بها بنفسه(٦٨).

ثالثاً: تجارب بعض الدول في عمل مجلس أعلى التعليم "المفوضية":

سعت المفوضيات منذ نشأتها لدعم الجهود الرامية إلى إعمال الحق في التعليم بشكل عام، كما عملت على توفير الدعم اللازم لعمل تلك الهياكل أو الآليات الدولية المعنية في جزء من صلاحيتها بتوضيح أو إنارة السبيل لإعمال الحق في التعليم، وقد هدفت المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أنشطتها المتعلقة بالتعليم إيجاد أنشطة استناداً إلى منهجيات متعددة تعمل على ربط نشاطات حقوق الإنسان بالتجارب اليومية، والبناء على السياق المجتمعي والثقافي، حيث تشكل عمليات الإصلاح في التعليم فرصة كبيرة لإدراج مفاهيم حقوق الإنسان في النظام التعليمي الرسمي(٦٩).

نجحت عديد من الدول مثل أمريكا، وبريطانيا، وكولومبيا، والأرجنتين، ونيوزيلندا، وعدة دول أخرى في الأخذ بفكرة مجالس أو لجان أو مفوضيات التعليم الفعالة، والتي لها كافة الصلاحيات في إدارة العملية التعليمية، كما في كينيا وجنوب أفريقيا وبنجلاديش وأيرلندا ودول كثيرة، وكان الهدف من الأخذ بهذه الخطوات الدفع إلى مزيد من اللامركزية في إدارة التعليم من أجل البحث عن مزيد من الكفاءة في الأداء التعليمي التربوي، والتمكن من تنفيذ نظم المحاسبية وغيرها من الأهداف، ولتحقيق تلك الأهداف تتجه الدول إلى إنشاء المجالس

التعليمية ونقل المسئوليات والموارد لتلك المجالس والمفوضيات لتلعب دوراً بارزاً في عملية صنع القرار التعليمي، والسماح للمجتمع المدني بالمساهمة في تطوير العملية التعليمية، وكسب تأييد الجماعات والمؤسسات المشاركة في دعم العملية التعليمية، وعليه فقد وضع البنك الدولي على عاتقه مسئولية تطوير رؤية ونظرة المجتمعات والدول إلى العلمية التعليمية، وتوفير المناخ الإداري الذي يساعد على دعم المشاركة في العملية التعليمية(٧٠).

أن وجود مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" أو أي كيان آخر يؤدي نفس المعنى فكر ليس ببعيد عن الدول الأخرى، فكثير من الدول استخدمت هذا المصطلح لإعادة ترتيب نظامها التعليمي، والعمل من خلاله، ومن أمثلة هذه الدول(٧١):

- **تجربة بيرو**: حيث يعرف مجلس التعليم "المفوضية" وفقاً لتجربة دولة "بيرو" بأنها هيئة استشارية على المستوى الوطني تتألف من شخصيات بارزة تمثل الوسطين الأكاديمي والتربوي، وتتمتع بالاستقلالية عن وزارة التربية والتعليم؛ ويتمثل دورها الأساسي في تقديم العون في تنسيق ووضع وتقييم المشروع التربوي الوطني، أي إنها تسهم في تخطيط السياسات والخطط التربوية متوسطة وطويلة المدى، كما تعمل كوسيط ومتلقٍ للشواغل الاجتماعية وتخلق قنوات لتوصيلها إلى الإدارة العامة.

- **تجربة الهند**: فإن المسمى يختلف قليلاً ليصبح "المجلس الوطني للبحوث التربوية والتدريب"، وهو هيئة مستقلة تأسست لمساعدة وإسداء المشورة للحكومة المركزية وحكومات الولايات فيما يتعلق بالسياسات والبرامج الخاصة بالتحسين النوعي في التعليم المدرسي، وتتعدد أدواره لتشمل: إجراء البحوث في المجالات المتعلقة بالتعليم المدرسي، وإعداد ونشر الكتب المدرسية النموذجية والمواد التكميلية والرسائل الإخبارية والمجلات وتطوير المواد التعليمية والمواد الرقمية، وتنظيم تدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناء الخدمة، وتطوير ونشر تقنيات وممارسات تعليمية مبتكرة، والتعاون والتواصل مع الإدارات التعليمية الحكومية والجامعات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية الأخرى، والعمل كمركز لتبادل الأفكار والمعلومات في الأمور المتعلقة بالتعليم المدرسي، علاوةً على ذلك، فإن المجلس الوطني للبحوث التربوية والتدريب يعد وكالة تنفيذية لبرامج التبادل الثقافي مع دول أخرى في مجال التعليم، وهناك بلدان نامية كبيرة تعتمد على السلطة الاتحادية، والحكومات الإقليمية

في إدارة شئون التعليم والإنفاق عليه مثل البرازيل، والصين، ونيجيريا، حيث يكون التعليم الابتدائي والثانوي مسئولية مشتركة منذ زمن طويل عبر مستويات الحكومة المركزية والمحلية.

– **تجربة اليابان**: قدمت لجنة رئيس الوزراء أو المجلس القومي لإصلاح التعليم في اليابان (NCER) تقريراً مكوناً (٤) أجزاء في ٧ أغسطس ١٩٨٧م، ويتضمن أهم ملامح التغيير التي اقترحتها هذه اللجنة، وقد تضمن التقرير الأول: من الأربعة تحديد اتجاه أساسي لإصلاح التعليم، ومقترحات محددة وفورية كخطوة أولى لتنفيذ الإصلاحات اللازمة، أما التقرير الثاني: فقد تضمن توصيات خاصة باتجاهات أساسية للتربية في القرن الحادي والعشرين وبالقضايا التربوية المرتبطة بالبيت والمدرسة والمجتمع، أما التقرير الثالث: فقد ركز على الفردية والتعليم مدى الحياة، أما التقرير الرابع: فقد قدم مجموعة توصيات خاصة بموعد بداية العام الدراسي، أي أن إرادة التغيير التربوي المنظم تتصف بمواكبة لكافة المتغيرات المجتمعية والدولية، وهذه تضيف سمة جديدة إلى خصائص النظام التربوي الياباني أي أن هناك عملية توجيهية إرشادية منظمة تتابع عمليات النظام ومخرجاته من أجل المحافظة والتجديد فيه بما يناسب تطلعات الدولة والأفراد(٧٢)، ويمكن القول بأن التعليم في اليابان يعطي صورة ومؤشر لنجاح المجتمع الياباني وتطوره، فقد تبلورت أهداف وخطط النظام التعليمي من واقع حياة الإنسان الياباني وحاجاته وتطلعاته، وارتبط ذلك بنوع من الصرامة والحزم في تنفيذ أهدافه، وتعتبر وزارة التربية والعلوم الثقافية (مومبو شو) الوكالة الحكومية المسئولة عن إدارة التعليم وترقية وتطوير وتحديث التعليم على كافة مستوياته المؤسسية والاجتماعية والثقافية والعلمية، وشئون المعتقدات(٧٣).

– **تجربة المملكة المتحدة**: يدار التعليم في المملكة المتحدة بأسلوب الإدارة المحلية للمدارس، والتي تسعى لجعل المدارس أكثر استجابة لرغبات الآباء كعملاء يتلقى أبناؤهم الخدمة التعليمية، والتخلص من الرقابة والبيروقرطية على التعليم، والتحول بصنع القرار إلى المدرسة، وقد انتهج قانون إصلاح التعليم الانجليزي الصادر عام ١٩٨٨م إستراتيجية ديمقراطية للإصلاح التربوي، والربط بين الأهداف القومية والمناهج الدراسية، فتنظيم الامتحانات واختبارات التلاميذ للمدارس مرتبطة ارتباط مباشر بالسلطات التعليمية المحلية،

وتفويض الإدارة المالية للمجالس المدرسية من الآباء والمفوضين الموثوق بهم، ولذا تسمى خطة اللامركزية في المملكة المتحدة الإدارة المحلية للمدارس (LMS)(٧٤).

– **تجربة أيرلندا**: أما عن التعليم في أيرلندا فقد جذبت توصيات مؤتمر الإصلاح التربوي في المملكة المتحدة في عام ١٩٨٩م اهتمام المصلحين التربويين في مجال إدارة التعليم، حيث هدف ذلك المؤتمر إلى رفع جودة معايير عمليتي التدريس والتعليم في المدارس، بمزيد من الحرية والاستقلالية للمدارس بهدف تطوير مستوى جودة الخدمات التربوية التي توفرها المدارس، ولقد أوصى المؤتمر بضرورة تفويض لإدارة المدرسية بمزيد من السلطة التي توفرها المدارس، ولقد أوصى المؤتمر بضرورة تفويض الإدارة المدرسية بمزيد من السلطة والاستقلالية في إدارة شئونها المدرسية، وإنشاء مكاتب محلية داخل كل مدرسة، وقد ساهمت عملية تطبيق اللامركزية في أيرلندا الشمالية في إحداث العديد من التغيرات في الهياكل الإدارية والتنظيمية وظهر ما يعرف بالمجالس الدراسية، وتعتبر ثقافة المشاركة في الإدارة المدرسية في عملية صنع القرار من أهم التوصيات التي قدمها مؤتمر الإصلاح التربوي في أيرلندا الشمالية، وأصبحت المجالس الإدارية مفوضة بسلطة تنفيذ الفعاليات الإدارية والتنظيمية داخل المدارس، ولقد ساعد ذلك في التأكد من جودة عملية صنع القرار وبالتالي زيادة الشعور لدى الأفراد بالمسئولية الإدارية عن المدرسة مما يزيد من مستوى المحاسبية التربوية على الأداء المدرسي(٧٥).

ثالثاً: التصور المقترح لإنشاء مجلس أعلى للتعليم في مصر في ضوء خبرات بعض الدول

تقوم فلسفة التصور المقترح إنشاء مجلس أعلى للتعليم في مصر "مفوضية" في مصر في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول "فنلندا – انجلترا – ويلز" والتي من خلال تجاربهم في إدارة التعليم وتنظيمه سيتم الاستفادة منهم في وضع التصور المقترح لإنشاء مجلس أعلى للتعليم "مفوضية".

مفهوم التصور المقترح: يقصد الباحث بالتصور المقترح لهذه البحث هو تقديم نموذج عمل لمجلس أعلى للتعليم "مفوضية" من خلال إيجاد السياسات اللازمة والتشريعات

الداعمة لوجود هذا الكيان والخطوات التنظيمية لتأسيسه، وكيفية تشكيله، وأهدافه، ومهامه، والأعضاء اللازمين له، والخبرات المطلوبة يهم، وكيفية اختيارهم، والمدة التي يبقون فيه بعضوية هذا المجلس المقترح.

أهداف التصور المقترح:

الهدف العام من التصور المقترح: إنشاء مجلس أعلى للتعليم المصري "مفوضية".

الأهداف الفرعية:

- اختصاصات المجلس الأعلى للتعليم المصري "مفوضية".
- هيكل المقترح للمجلس الأعلى للتعليم المصري "مفوضية" ومعايير اختيار وتشكيل مجلس إدارته.
- التوصيف الوظيفي ومعايير اختيار العاملين بالمجلس الأعلى للتعليم المصري "مفوضية" (المهام والمسئوليات).
- الأدوار المتوقعة للمجلس الأعلى للتعليم المصري "مفوضية".
- آليات تنفيذ التصور المقترح لإنشاء مجلس أعلى للتعليم "مفوضية".

منطلقات التصور المقترح: هناك عدة منطلقات لإنشاء مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" في مصر تتمثل في:

المنطلق الأول: الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر (٢٠١٤-٢٠٣٠):

حيث تستهدف الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر (٢٠١٤-٢٠٣٠) تحقيق التأصيل المؤسسي للامركزية من خلال تدعيم البنية التحتية المؤسسية في المدارس وبناء قدرة العاملين بالتعليم على تطبيق اللامركزية على وجه يضمن الحوكمة الرشيدة، بل تعتمد تلك الخطة وتستند في نجاحها لتحقيق هدفيها (إتاحة فرص متكافئة لجميع السكان في سن التعليم للالتحاق بالتعليم، وتحسين جودة الخدمة التعليمي) على تفعيل اللامركزية في التعليم، كما حددت التأصيل المؤسسي للامركزية كأحد أهم المتطلبات الأساسية لنجاح الخطة ككل(٧٦).

المنطلق الثاني: الاستفادة من تجارب مصرالسابقة في مجال مجلس التغليم "المفوضية":

حيث اتسم النظام التعليمي في مصر بالمكرزية الشديدة، واحتفظت وزارة التربية والتعليم لنفسها بالكثير من الصلاحيات والسلطات في وضع المناهج، والميزانيات، وتحديد المرتبات، والمكافآت، والبرامج التدريبية، والقيد الطلابي، وأساليب التقويم، والامتحانات، ومنح الشهادات نهاية كل مرحلة، وغيرها من الأمور، ولكن بالرغم من فلا يمكن إغفال ما لمصر من بعض الممارسات الناجحة في مجال تطبيق اللامركزية، ومن بينها تجربة الاسكندرية، وقد نالت تلك التجربة استحسان المنظمات الدولية والشركاء الدوليين، وعرفت هذه التجربة في الأدبيات الإدارية بتجربة الاسكندرية، والتي يمكن الانطلاق منها إلى تعميم التجربة في محافظات مصر الأخرى مع مراعاة ظروف كل محافظة وخصوصياتها(٧٧).

المنطلق الثاني: دعم وتمويل التعليم:

– العمل على تطوير تمويل التعليم من خلال الاستفادة من خبرات دول الدراسة كالاستعانة بالمجالس المحلية ورجال الأعمال والمهتمين به وأصحاب الشركات ورجال الأعمال.

– العمل على تطوير موارد التعليم من خلال زيادة المخصص له في ميزانية الدولة، وزيادة دعم مكونات المجتمع للتعليم، وفتح المجال أما الرعاة بما يتماشى والقانون.

– التقليل من الاعتماد على القروض الخارجية في مجال التعليم حتى لا تكون هناك إلزامية لإدارة التعليم بشكل يهدف إى تحقيق مصالح هذه القروض وبما يسمح بالتدخل في عمل المجلس الأعلى للتعليم "المفوضية" وتكون هناك اشتراطات قد لا تتماشى مع ما يهدف إليه المجلس الأعلى للتعليم "لمفوضية".

– وضع خطة شاملة لتطوير مباني التعليم وتجهيزها وإعدادها بما يتماشى والمناهج المطورة والاستعانة بجهود هيئة الأبنية التعليمية.

– دعم البنية التكنولوجية داخل المؤسسات التعليمية لهذه المرحلة من خلال مراجعتها وحصرها ووضع برامج لصيانتها وتحديثها بما يتماشى وتطورات التعليم في العالم.

المنطلق الثالث: تفعيل الأنشطة التربوية:

– إنشاء بنك أفكار مجلس التعليم "المفوضية" لتلقي هذه الأفكار المتعلقة بالأنشطة التربوية والبيئات المختلفة داخل مصر والتفاعل معها والرد عليها ومناقشتها مع أصحابها وفقاً للبيئات التي عبرت عنها وإمكانية تطبيق هذه الأفكار لمناسبتها للظروف التي ولدت فيها.

– العمل على توفير المتعة المعرفية والتفاعل الإيجابي وجذب الطلاب للأنشطة التفاعلية والمناقشات المعرفية والعلمية وتجهيزاتها اللوجستية ومستلزماته المادية.

– ايجاد اتصال قوي بين المؤسسات التعليمية والمستويات الإدارية الأعلى بما يمكن من بناء تفاهم سليم وواضح بشأن خطوات التطوير وخططه والبرامج الإصلاحية التي ستتم.

– التأكيد على دعم القيم المجتمعية الأخلاقية الفضلى والعمل على إشراك التلاميذ في أنشطة خدمة المجتمع وتعوديهم على ذلك بما يسهم في غرس روح الولاء والانتماء للمؤسسة التعليمية كوطن أصغر ولمصر كون أكبر.

المنطلق الرابع: العنصر البشري:

– الاهتمام بدعم كليات التربية وتمكينها من تلقي وتطبيق الأفكار المتميزة لتطوير التعليم وتفعيل دور مقترحات مجلس التعليم "المفوضية" من خلال رفع قدرات المستويات الإدارية المختلفة والكوادر التعليمية المختلفة، وإتاحة المجال أمامها من اختيار العناصر المناسبة للعمل بالتعليم بما يتماشى واحتياجات التعليم في مصر، واحتياجات كل محافظة وفقاً لواقع البيئة واحتياجات البيئة.

– العمل على قبول أوائل الخريجين فقط للعمل بمجال التدريس، على أن تزيد نسبة القبول بزيادة الاحتياج في المحافظة المستهدفة.

– مرور الطالب المعلم بحزمة من الإجراءات الدقيقة في طريقه لمهنة التدريس، كتوقيع الكشف الطبي الدقيق، ومراجعة توافر السمات الشخصية لدى المعلم اللازمة لمهنة التدريس، اجتياز المعلم للاختبارات النفسية، السلامة الجسدية للمعلم وخلوه من معوقات التدريس مثل ضعف الصوت وغير ذلك.

– التخطيط الجيد لحصول المعلم على قدر كبير من الاستقلالية في تقدير احتياجاته التدريبية عملية التدريس في البيئة التي يقوم بالتدريس لها، ومراعاة تنوع هذه البيئات على

مستوى الجمهورية، ومراعاة الخصائص العمرية للتلاميذ عند صياغة الأهداف الواردة من الوزارة بما يتماشى وذلك.

– العمل على إعداد برامج لإعداد المعلمين أثناء الخدمة تتحمل وزارة التربية والتعليم تكاليفه؛ لتطوير أداء المعلمين بناء على تقييمهم، بدلاً من وضع تقديرات ضعيف أو متوسط، بما يدعم تطور أداء المعلم وتمكنه المعرفي ومنحه المجال ليكون متطوراً لمنهجه وقادراً على إيجاد أنشطة متنوعة تدعم أسلوبه عمله وتوظيف ذلك لخدمة العملية التعليمية.

المنطلق الخامس: الاستفادة من التحول الرقمي:

– عمل قاعدة بيانات وحصر للخبرات الجامعية المتميزة في مجال الدعوة لتطوير التعليم وصاحبة الأفكار الإبداعية في مجاله، وكذلك حصر بالكوادر النشطة من المعلمين والعاملين بالإدارة المدرسية وجودة التعليم والمراجعين الخارجيين بالهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وكذلك العناصر النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي وفي المنصات التعليمية، وأصحاب الاهتمامات التعليمة من المفكرين والعلماء والمهتمين بالتعليم الراغبين في دعم جهود المجلس الأعلى للتعليم "المفوضية" المقترح للاستفادة من خبراتهم العلمية والعملية في مجال تطوير التعليم.

– وضع خطوط عريضة للاستفادة من العقول النابغة من المتعلمين والاستفادة من تجاربهم وإعادة تبادل الأفكار واستثمارها من خلال بنك المعرفة المصري بجميع المرحل التعليمية بما يسهم في تطوير منظومة التعليم.

– عقد لقاءات ومؤتمرات للتأكيد على أهمية الترابط والتكامل بين التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي ومناقشة تطوير فلسفة التعليم قبل في ضوء التصور المقترح اعتماداً على أهمية هذه المرحلة ودورها في تشكيل مستقبل الطلاب، وبناء شخصيتهم وقدراتهم وتمكينهم من تحقيق آمالهم والالتحاق بما يناسب قدراتهم جامعياً وبما يساعد على تلبية احتياجات سوق العمل في التعليم الجامعي.

– مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة إلى جانب التطورات الأخرى العلمية والثقافية والمعرفية، ليس على المستوى المحلي فقط بل على مستوى العالم العربي والعالم أجمع بما

يحقق الريادة لتلاميذ هذه المرحلة في المنافسات والتقييمات العالمية، وبما يعيد للتعليم المصري مكانته.

المنطلق السادس: العمليات التنظيمية والإدارية للتعليم:

– مراجعة التشريعات والقوانين المتعلقة بهذه المرحلة في ضوء التصور المقترح، بحيث تتناغم هذه القوانين والتشريعات لتحقيق أهداف مرحلة التعليم قبل الجامعي.

– العمل على أن تكون التشريعات الخاصة بالتقييم والمحاسبية داعمة للعملية التعليمية في هذه المرحلة وفي صالح الارتقاء بمستوى العاملين بها لا من اجل تحقيق الثواب والعقاب بل لتطوير الأداء والاستفادة من الأخطاء في تطوير الوضع الراهن.

– الالتزام بالسلم التعليمي وعدم النزول به في بداية مرحلة التعليم قبل الجامعي دون وجود أماكن أو معلمين لتحقيق الأهداف المخطط لها.

– مراجعة الشروط والضوابط المتعلقة بالترشيح للوظائف الإشرافية (مدير مدرسة – وكيل مدرسة – موجه – مدير إدارة تعليمية – وكيل إدارة تعليمية....) ورفض قبول من لا تنطبق عليه الشروط وتأكد من امتلاك هذه القيادات للخبرة العلمية وفنيات المهنة والابتعاد عن المجاملات وقبول سياسة الأمر الواقع، مثال: لديه تكليف كمدير فيتم دعم استمراره دون مراجعة انطباق الشروط عليه.

– وضع آليات لتنقل القيادات المدرسية بعد مرور مدة زمنية محددة (٥) سنوات للقضاء على "الشلالية" والألفة الإدارة والتي من خلالها قد فهم العاملون أسلوب المدير وفهم المدير أسلوب العاملين، وعليه اطمئن كل طرف للآخر بما لا يساعد على تطوير الأداء والاستمرارية بنفس الأسلوب في إدارة العمل دون تطوير.

– العمل على تكييف التشريعات والقرارات بما يحقق لا مركزية التعليم في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة التعليم وفق واقع البيئات المصرية وتنوعها.

– الاستفادة من الأبحاث التي يقوم بها المعلمون لعلاج المشكلات التي تواجه العمل داخل مدارسهم والعمل على نشرها مع عرض لواقع البيئة التي وقعت فيها المشكلة والتقاليد والعوامل المؤثرة فيها.

إجراءات التصور المقترح:

إن العمل على وضع تصور مقترح لإنشاء مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" يتطلب مجموعة من الإجراءات، وتوزيعاً محكماً للأدوار والمهام، وتحديداً للمسئوليات على كافة المستويات، ووضع إطار زمني محكم لعمل الجهات المختلفة المشاركة في عمل مجلس التعليم "المفوضية"، كما يتطلب تحديداً للجهات المختلفة التي ستسهم في عمل هذا المجلس، انطلاقاً من رئاسة الجمهورية بتبنيها إنشاء هذا المجلس لما ترى فيه من سبيل لإصلاح التعليم في مصر، ومروراً بدعم مجلس الوزراء والبرلمان المصري ووزارة التربية والتعليم والمديريات التعليمية والإدارات التعليمية والمدارس والجامعات، وأولياء الأمور والمهتمين بالتعليم وخبراء التعليم وخبراء التخطيط والمجتمع المحلي والمعنيين بتطوير التعليم المصري وغيرهم.

كما تتضمن الإجراءات تحديد المهام والمسئوليات لكل طرف من الأطراف المشاركة في مجلس أعلى التعليم "المفوضية"، من إصدار القرار الجمهوري بإنشاء مجلس أعلى التعليم "المفوضية" وموافقة البرلمان على قانون هذا المجلس ومواده وبنوده، ووضع التشريعات الخاصة بعمله، وقيام الوزارة بالعمل على تمكين هذا المجلس من أداء دوره بنجاح من خلال تفعيل اللامركزية، وتطوير الأدوار المتعلقة بتفعيل هذه الأدوار، والمساهمة في توفير الموارد وإعادة النظر في العديد من الأدوار داخل الوزارة وتطويرها أو دمجها أو إلغائها بما يتماشي ودور المجلس "المفوضية"، وكذلك تسهيل تقديم الدعم الفني اللازم والمتابعة والتقويم والمناهج وتكنولوجيا المعلومات والتطوير التكنولوجي اللازم لعمل مجلس أعلى التعليم، وكذلك تنمية الموارد البشرية والشئون المالية والإدارية، وكذلك ما يتطلبه وجود توجيه وتقليص تدريجي لحجم الجهاز الإداري بديوان الوزارة.

كما سيكون لمديريات التربية والتعليم والإدارات التعليمية والمدارس بالمحافظات أدواراً متنوعة في المهام التنظيمية والتحليلية والرقابية لعمل مجلس التعليم "المفوضية" على مستوى كل محافظة، من تقييم للاحتياجات اللازمة لمؤسسات التعليم بها، وكذلك تقديم الدعم اللازم لعمل المجلس، وتوفير متطلبات التطوير والصيانة، وزيادة الصلاحيات المالية للمؤسسات

التعليمية، وتوفير المرونة الإدارية والفنية، ومساعد المؤسسات التعليمية على بناء خطط التحسين بما يتماشى وظروف البيئة المحيطة بها.

متطلبات التصور المقترح:

إن عملية إجاد كيان يحمل على عاتقه تصحيح مسار التعليم في مصر، يتطلب الوعي بكثير من الأمور التي تتعلق بالعملية التعليمية، ووجود خبرات متنوعة يمكنها المساهمة في التخطيط للتعليم بشكل جيد، ومن الأمورالتي يجب وضعها في الاعتبار:

– يتطلب وجود مجلس أعلى للتعليم "المفوضية" مراجعة التشريعات واللوائح والقرارات المنظمة للعملية التعليمة، وإدخال تطويرات إدارية وفنية ولوائح مالية لازمة لقيامها؛ بما يمكنها من أداء دورها على الوجه الأكمل.

– نشر ثقافة عمل مجلس التعليم "المفوضية" من خلال عقد المؤتمرات والندوات الحوارية والنقاشية لمزيد من تطوير العمل من خلالها، وتهيئة المجتمع التعليمي على مستوى الجمهورية لتقبل فكرة وجود مجلس أعلى للتعليم "مفوضية" وطبيعة عمله، وتنظيمه، واختصاصاته، ومهامه ، وكيفية دعمها.

– أن تتسق الأفكار التجديدية للمجلس الأعلى للتعليم"المفوضية" مع فلسفة الدولة وخطط التنمية والسياسات التعليمية المنصوص عليها بالدستور

– وضع معايير واضحة ومحددة لاختيار أعضاء مجلس التعليم "المفوضية" بما يمكن من الاستفادة من خبرات جميع فئات المجتمع وكوادره، وتطوير أداء المجلس مهنياً.

– تشكيل لجنة لمراجعة النماذج المتميزة لمجالس التعليم "المفوضية" بالدول التي سبقت مصر في هذه التجربة؛ للاستفادة من النواحي التنظيمية والمالية وغيرها، ودعوة الباحثين للقيام بدراسات علمية متخصصة لدور مجالس التعليم "المفوضيات" مثل: دراسات تقويمية لدور هذه المجالس في دور مهامها واختصاصاتها، ودراسات استشرافية لأدوار المجالس، ودراسات تحليلية لأعمال هذه المجالس.

– تفعيل دور مراكز البحوث بقائمة من الأبحاث المطلوبة لخدمة عمل المجلس الأعلى للتعليم "المفوضية" بما المجلس "المفوضية" من أداء دوره على أسس علمية ومجتمعية فاعلة.

– صياغة القواعد التنظيمية للمجلس الأعلى للتعليم "المفوضية" بأسلوب علمي وإداري حتى لا يكون هناك لبس أو تضارب أو غموض لمواد المجلس "المفوضية".

– منح مجلس التعليم "الصلاحيات اللازمة والتي تتفق مع مهامه واختصاصاته، بحيث تكون للمجلس "المفوضية" صفة رقابية وتنفيذية في وقت واحد؛ لتتمكن من تفعيل دورها الإداري والتربوي في العمل التربوي.

– توثيق الثقة بين مجلس التعليم "المفوضية" ومكونات الدولة الأخرى، بما فيها المجالس المحلية بالمحافظات، والمديريات التعليمية، والنقابات التعليمية، خاصة في ترشيح واختيار القيادات التعليمية بالمدارس والإدارات، ومراعاة وجود تنسيق بين دور مجلس التعليم "المفوضية" وأدوار الوزارات والمؤسسات الأخرى.

– إدراج هيكل مجلس التعليم "المفوضية" كجزء من هياكل مؤسسات الدولة التعليمية.

– تفعيل جميع مهام المجلس الأعلى للتعليم "المفوضية" في القضايا والموضوعات التي يتم مناقشتها في جلسات المجلس؛ بما يمكن من تفعيل هذه المهام لصالح خدمة العملية التعليمية.

– الاستفادة من تطور مداخل التطوير الإداري الحديثة للمنظمات الإدارية في عمل المجلس الأعلى للتعليم "مفوضية".

– توفير الدعم المادي اللازم لأنشطة وبرامج ومهام مجلس التعليم "المفوضية" والعمل على إيجاد ميزانية خاصة لهذا المجلس "المفوضية" لتمكينه من التغلب على الصعوبات والمشكلات التي ترتبط بعمله المقترح، ودعم الأفكار التي يخطط لها، وتوفير ما يتطلب من تكليفات مالية.

– وجود لقاء سنوي يجمع بين أعضاء وتشكيلات مجلس التعليم "المفوضية" لتبادل الخبرات والتشاور في العمل الإداري والتربوي وأساليب تطوير عمل المجلس "المفوضية"(٧٨).

معوقات التصور المقترح:

ويستند تطوير التعليم في أي مكان إلى فلسفة وأهداف اجتماعية عامة، وهذه الأهداف تنعكس إلى صيغ إستراتيجية تشكل إطار السياسة التعليمية، ومن الضروري للدول تحديد التطور الفلسفي العام، ثم وضعه في صورة أهداف إستراتيجية تكوّن إطار السياسة التعليمية

للنظام التربوي، فالتعليم يرتبط ببنية النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهو أداة رئيسة في تحقيق الحراك الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، ومن المهم النظر إلى التعليم على أنه سياسة اجتماعية تمثل منظومة الأهداف الاجتماعية مصورة في غايات التربية؛ لتحقيق تبدل الوضع الاجتماعي لتعم فائدته كل أفراد المجتمع، ولكن الذي يقف حائلاً دون تحقيق ذلك أن السياسة التعليمية في الواقع عمل حكومي، والموكلون بإحداث التبادلات هم موظفون حكوميون، وهم لا ينظرون إلى الأمور بعيون غير حكومية، لذا يتعرضون لصعوبات كبيرة بسبب التناقض بين ما ينبغي فعله، وما يمكن فعله، وما يجاز فعله، مما يتوجب تكامل عمل كل الأجهزة المسئولة عن السياسة التعليمية، كما يشترط توفير رؤية مشتركة بين القوى الاجتماعية المختلفة حول طبيعة النهج التطوري للسياسة التعليمية(٧٩).

تتأثر إدارة التعليم في البلد الواحد بسلطة الدولة والحكومة من حيث ارتباط السياسة التعليمية بالسياسة العامة للدولة، وتأثرها باتجاهاتها وتشريعاتها وأجهزة الدولة المختلفة؛ نظراً لتزايد أهمية التعليم واعتباره أمراً حيوياً للأمن القومي لا يقل عن حيوية الإستراتيجية العسكرية، فقد أخذت الحكومات في الدول في توجيهه حتى في الدول التي جرت التقاليد بها على عدم تدخل الحكومة المركزية في شئون التعليم(٨٠)، كذلك هناك بعض الأمور التي تسهم في وجود صعوبات في إدارة التعليم(٨١):

– صعوبة الاتصال الإداري الفعال بين الأجهزة المركزية في وزارة التربية والتعليم والمناطق التعليمية.

– تركيز السلطة في يد الدولة كمسئولية لها.

– اتباع سياسة موحدة على مستوى الدولة في التخطيط والتنفيذ على كافة مستويات التعليم.

– للدولة الحق في إعداد البرامج والمقررات الدراسية لمراحل التعليم العام بنوعياته المختلفة.

– الاعتمادات المالية والقيام بتمويل التعليم من مسئولية الدولة.

– تتولى الدولة الإشراف على التعليم واستخدام أساليب التقويم المناسبة.

– اختيار وإعداد وتعين المعلمين وتدريبهم أثناء الخدمة وكذلك إعداد القيادات التربوية الإدارية والفنية والإشرافية للتعليم.

– للدولة حق الرقابة الإدارية على السلطات المحلية من خلال تنظيمها وإدارتها في ضوء ما تصدره من قوانين ولوائح.

كما أن إدارة النظام التعليمي ؤ تتأثر بالقوى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فكما المجتمع متعلماً ومنظماً ومحترماً للأعراف والتقاليد التعليمية، سهلت الضبط الإداري والتنظيمي، وتأثر إدارة النظم التعليمية بالسياسة العامة للدولة واتجاهاتها وتشريعاتها، وقد تعاني إدارة النظام من مشكلات المجتمع وسياساته مثل(٨٢):

– مركزية الأنظمة التعليمية: وهو التحكم المباشر في التخطيط والتنفيذ.

– تضخم الجهاز الإداري: زيادة في أعداد الموظفين والمدرسين في العمل الإداري.

– قلة القيادات الإدارية المؤهلة: ضعف برامج التعليم المستمر في التدريب.

– قصور التقنية الإدارية: ضعف استخدام التقنية الحديثة.

– قصور الاهتمام بالحث العلمي.

– فقر المجتمعات المحلية في كثير من قطاعات الدولة وبالتالي ضعف المشاركة.

– صعوبة تغيير الثقافة.

كما يمكن إرجاع فشل تجارب مصر أو كونها لم تحقق الهدف منها في تطوير التعليم، لعدة أسباب(٨٣):

– لم يكن لهذه التجارب والإصلاحات التعليمية فكراً تربوياً واضح المعالم في تلك الفترة، فكثيراً ما كانت تتم عمليات التجريب على تفكير شخصي.

– أن غالبية هذه التجارب كانت بمثابة ردة فعل أو تقليد أعمى لما يحدث في بلاد أجنبية من إصلاح وتطوير نظمها التعليمية، وهذا يتنافى مع اعتراف علماء التربية المقارنة بأن النظام التعليمي في أي مجتمع هو نظام من النظم الاجتماعية، ولا يوجد منعزلاً عن غيره من النظم، وهو يتفاعل معها ويؤثر فيها ويتأثر بها، ومن ثم جاء هذه المحاولات بمثابة زراعة أجسام غريبة في جسم التعليم المصري.

– انعزال هذه التجارب والإصلاحات عن مشكلات المجتمع المصري وقضاياه، وانعزالها عن مراحل التعليم الأخرى ونوعياته المختلفة.

– تجارب التطوير والتحديث لم تلق استجابة كافية لأسباب كثيرة منها:

* هذه التجارب كانت تفرض من السلطات التعليمية العليا.
* تفضيل الأهالي للتعليم النظري على التعليم العالي.

توصيات لتفعيل التصور المقترح:

إن وجود مجلس للتعليم أو مفوضية دون خطوط واضحة يعمل من خلالها، ويسير على هداها قد يؤدي إلى ابتعاد هذا الكيان عن تحقيق أهدافه، وعليه وبعد استعراض آراء بعض خبراء التعليم والمهتمين بإنشاء مجلس أعلى للتعليم "مفوضية"، وكذلك استناداً إلى ما صدر عن الحوار الوطني(٨٤) من توصيات تتعلق بمحور التعليم المجتمعي، وبعض هذه التوصيات أشار إليها الأستاذ الدكتور "عيد عبدالواحد علي" مدير الأكاديمية المهنية للمعلمين سابقا، وعميد كليتي التربية والتربية للطفولة المبكرة، ويمكن الوقوف على أهم هذه التوصيات، والتي منها:

– أن يراعي في مهام مجلس أو مفوضية التعليم قيام هذا الكيان بالإشارة على الوزير في كل ما يقدم عليه من أمر خطير يمس التعليم.

– تشكيل لجنة دائمة من بين أعضائه تهيئ للوزير أعماله من جهة، وتشير عليه في الحياة التعليمية اليومية(٨٥).

– أن تكون السلطات الممنوحة للمجلس "المفوضية" سلطات حقيقية وفعالة وناجزه.

– أن تقوم إدارة التعليم في ظل وجود مجلس أعلى التعليم "مفوضية" على أساس المشاركة الفعالة.

– تنمية الجانب التفاعلي لدى أولياء الأمور وحثهم على المشاركة الإيجابية لضمان تحقيق أهداف مجلس التعليم "المفوضية".

– تشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في مؤسسات التعليم التابعة للحكومة(٨٦).

– أن تُمثل في المجلس الأعلى للتعليم "المفوضية" فيها الوزارات والمؤسسات المعنية بالتعليم ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والقطاع الخاص والمستفيدون نم الطلاب وأولياء الأمور ميلعتلا طبرو بسوق العمل(٨٧).

- أن يكون مجلس التعليم "المفوضية" مؤسسة قومية فوقية تقوم بالدراسة المتأنية لأوجه القصور التي تواجه العملية التعليمية وتضع الحلول المناسبة لها، وتحدد الاستراتيجيات(٨٨).
- أن تكون هناك خطة ثابتة تحكم سير عمل مجلس التعليم "المفوضية" وأن تتناغم مع العملية التعليمية(٨٩).
- أن يكون دور الوزير تنفيذ الإستراتيجية التي وضعها المجلس الاعلى للتعليم "المفوضية" لا أن يضع سياسات، ويحاسب علي ذلك في إطار القانون(٩٠).
- أن يجمع التعليم بأكمله تحت مظلة واحدةللتعليم "المفوضية" ومهمته الأساسية التخطيط لمستقبل التعليم فى مصر وهو مجلس التعليم "المفوضية"(٩١).
- أن تعمل على تنسيق الجهود بين مختلف وزارات الدولة وطرح الاستراتيجيات طويلة المدى، بحيث يتفرغ كل وزير لتنفيذ الخطط، ويستكملها من يليه، مشيراً أنه من غير المنطقي منح جميع الصلاحيات للوزارة لوضع الاستراتيجيات والخطط وتنفيذها ثم تقييم الأداء(٩٢).
- أن ينشأ مجلس للتعليم في كل مديرية، أو إدارة تعليمية يتولى وضع السياسة العامة للتعليم في الإدارة وفقا للسياسة العامة للوزارة، وتحديد موارد التعليم في المنطقة وأوجه الصرف وتقدير الحد الأدنى فيما ينفق على كل متعلم في كل مرحلة تعليمية.
- تطبيق اللامركزية المقننة في الإدارات والمديريات والمحافظات، فيما يخص عمليتي التمويل والإدارة بما يسمح بسرعة اتخاذ القرارات، ومواءمة الاحتياجات في ضوء الإمكانيات المتاحة.
- فتح شعب بكليات التربية وكليات أخرى لتخريج الكوادر الإدارية، والتخطيطية، والفنية والمالية، القادرة على القيام بالأدوار الخاصة بإعداد الخطط السنوية ومتابعة وتنفيذ بنودها المختلفة، وتضع معايير للقيادات المدرسية الفعالة.
- توزيع نشرة شهرية على المدارس للخطط الشهرية لعمليات التخطيط والمتابعة والانجازات المراد تحقيقها وكيفية تحقيقها، وأحدث القرارات والقوانين التي أصدرتها الوزارة في كافة الأمور المتعلقة بالعملية التعليمية(٩٣).

– عقد مؤتمر دوري لمراجعة ما يتعلق بعمل المجلس الأعلى للتعليم "المفوضية" سنوياً والتنسيق بين مراكز ومشروعات تطوير التعليم بالجامعة لتجنب التداخل والتضارب في الأهداف والخطط التنفيذية والأنشطة.

المراجع

١. أحمد نجم الدين عيداروس(٢٠١٦). دراسة تحليلية لفعالية إدارة مؤسسات التعليم في ماليزيا وإمكان الإفادة منها في مصر. **مجلة الإدارة التربوية**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة (٣)، العدد (٩)، يونيو، ص ص: ٩٢-٩٣.

٢. علاء الدين حسن حسونة، أسامة عطية محمد(٢٠١٥).**التعليم واستراتيجيات الأمن القومي**. دار الكتب التعليمية لنشر والتوزيع، القاهرة، ص: ٤٢.

٣. محمد صبري الحوت(٢٠٠٨). إصلاح التعليم في غيبة الرؤية – **المؤتمر العلمي لقسم أصول التربية** – الرؤية الكلية الإسلامية وانعكاساتها التربوية. جامعة الزقازيق، كلية التربية، قسم أصول التربية ومركز الدراسات المعرفية بالقاهرة ، ص: ٢٤٨.

٤. خالد عبد الفتاح عبد الله(٢٠١٧). تطوير منظومة التعليم: الانعكاسات الاجتماعية والثقافية. **مجلة الديمقراطية**، مؤسسة الأهرام، المجلد (١٧)، العدد (٦٨)، أكتوبر، ص: ٩٦.

٥. فايزة أحمد الحسيني مجاهد(٢٠١٩). رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في مصر. **المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية**، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، المجلد (٢)، العدد (٤)، أكتوبر، ص ص: ١٢٢- ١٢٥.

6. عبير شوق أنور(٢٠٢١). متطلبات استخدام الميزة التنافسية في مدارس التعليم الأساسي في مصر على ضوء إستراتيجية التميز. **مجلة سوهاج لشباب الباحثين**، كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد (١)، ص ص: ٣١٩-٣٢٠.

7. محمد الأصمعي محروس(٢٠٢١). الاتجاهات التربوية الداعمة لتحقيق الميزة التنافسية في التعليم الثانوي الفني المصري. **مجلة الثقافة والتنمية**، جمعية الثقافة من أجل التنمية، السنة ٢٠، العدد (١٦٣)، أبريل، ص ص: ٣١١-٣١٦.

8. وزارة التربية والتعلم **بجمهورية مصر العربية(٢٠١٤). الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠.** (التعليم: المشروع القومي لمصر)، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

٩. رباب عبد السلام محمد زيان(٢٠٢٠). تصور مقترح لتطوير السياسات التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي بمصر في ضوء خبرة فنلندا. **مجلة المناهج المعاصرة وتكنولوجيا التعليم**، المجلد ٢٠٢٠، العدد (١)، مسلسل (١)، يوليو، ص ص: ٤-٥.

Available at: https://msite.journals.ekb.eg/article_279708.html

١٠. مصطفى محمد عبد الله قاسم، أحمد زينهم نوار(٢٠٢٠). تحديات مشاركة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في صنع السياسة التعليمية في مصر وآليات التغلب عليها من وجهة نظر باحثي المركز. جامعة عين شمس، **مجلة البحث في التربية**، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، العدد (٢١)، الجزء (٨)، ص: ١٠٦.

١١. شاكر محمد فتحي أحمد(٢٠١٥). السياسة التعليمية قضية محورية. **مجلة الإدارة التربوية**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة، مصر، العدد (٦).

١٢. طه حسين(١٩٩٦): **مستقبل الثقافة في مصر**. ط (٢)، القاهرة، دار المعارف، ص ص: ١١٤-١١٥.

١٣. محمد فؤاد(٢٠١٤). قرار جمهوري بتشكيل المجلس الاستشاري لكبار علماء مصر. **بوابة الأهرام الالكترونية**. السنة (١٣٩)، العدد (٤٦٦٦١)، ٢٠٢٢/١/٥.

Available at: https://gate.ahram.org.eg/daily/News/324529.aspx

١٤. يمكن الرجوع إلى:

- محمود الدهشوري(2019). ميرفت الديب المرشحة لتولى حقيبة وزارة التربية والتعليم خلفا لطارق شوقى. **موقع السبورة الالكتروني**، في 20/11/2019.
Availabl at: https://2u.pw/1laR2
- عاطف عبد الستار(2019). لأول مرة في مصر.. 13 معلومة عن مفوضية التعليم قبل الجامعي والتدريب المهني. **جريدة العمال الالكترونية**، في 26/10/2019.
Availabl at: https://elommal.com/archives/23237
- صفية حمدي(2021). تفاصيل مشروع قانون إنشاء المُفوضية العليا للتعليم ما قبل الجامعي، **جريدة المال مصرية اقتصادية يومية**، نسخة تجريبية، في٢٤/١٠/٢٠١٩
Available at: https://2u.pw/MGB05

١٥. مصطفى محمد عبد الله قاسم، أحمد زينهم نوار(٢٠٢٠). **مرجع سابق**، ص: ١٣٠.

١٦. جمهورية مصر العربية(١٩٧٢). **قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٥٢٣) لسنة ١٩٨١ بإنشاء المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي**. الجريدة الرسمية، العدد (٤٢) في أكتوبر ١٩٨١م، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ص ص: ٢٧٥١- ٢٧٥٤.

١٧. رئيس جمهورية مصر العربية(١٩٧٢). **قرار رقم (٨٨١) لسنة ١٩٧٢ بإنشاء المركز القومي للبحوث التربوية**. الجريدة الرسمية، العدد: ٣١، ٣ أغسطس سنة ١٩٧٢م، ص: ١.

١٨. جمهورية مصر العربية(٢٠٠٧). **قرار (٥٣) لسنة ١٩٨٩ بإصدار اللائحة التنفيذية للمركز القومي للبحوث التربوية**. الجريدة الرسمية، العدد: ٨ ف ٢٣، فبراير، سنة ١٩٨٩م.

١٩. يمكن الرجوع إلى:

– فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاقة(٢٠٠٢). **أسس ومبادئ البحث العلمي**. الإسكندرية: مكتبة الإشعاع الفنية، ص: ٨٧.

– علي معمر عبد المؤمن(٢٠٠٨). **البحث في العلوم الاجتماعية (الأساسيات والمناهج والتقنيات)**. ليبيا، جامعة ٧ أكتوبر، الإدارة العامة للمكتبات، إدارة المطبوعات والنشر، ص: ٢٩٤.

٢٠. ابن منظور أبو الفضل جمال الدين(١٤١٤ هـ): **لسان العرب**، مجلد (٧)، دار صادر، بيروت، ص: ٢١٠.

٢١. إبراهيم عبد الله عبد الرحمن الزعيبر(٢٠٠٦). مستقبل الدور الإداري التربوي لمجالس التربية والتعليم السعودية في ضوء معايير إدارة الجودة الشاملة "دراسة تحليلية استشرافية باستخدام أسلوب الحكم عن بُعد دلفاي". **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص: ٩.

٢٢. ابن منظور أبو الفضل جمال الدين(١٤١٤ هـ): **لسان العرب**، مجلد (٧)، دار صادر، بيروت، ص: ٢١٠.

23. Available at: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-en/commission/, 8/1/2022.

24. United Nations Department of Public Information(2010). Everything You Always Wanted to Know About the United Nations. **department of Public Information**. the United nations Publishing section, United nations, new York. P: 14

Available at: https://digitallibrary.un.org/record/705254, 8/1/2022.

٢٥. لويس معلوف(٢٠٠٩): **المنجد في اللغة والأدب والعلوم**، ط ٩، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، المجلد الرابع، ص: ٥٩٩.

٢٦. الجمهورية العراقية(٢٠١٩). قانون رقم(٣١) لسنة ٢٠١٩ بشأن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، **الوقائع العراقية**، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد ٤٥٦٩، ص: ١.

٢٧. جمال محمد أبو الوفا(٢٠١٣). أهم توجهات الإصلاح التربوي في لبعض دول أوربا وإمكانية الإفادة منها في مصر. **المؤتمر العلمي السنوي العشرين للجمعية المصرية والإدارة التعليمية**، الخميس ٢٨ نوفمبر ٢٠١٣، دار الضيافة، جامعة عين شمس، ص: ٢٠٣.

٢٨. محمد إبراهيم عبد العزيز إبراهيم خاطر(٢٠٢٠). سياسات مقترحة لدعم دورة القرار التربوي بالتعليم المصري في ضوء مدخل الاستشارات الإدارية. **دراسات تربوية ونفسية**، كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد (١٠٧)، أبريل، ص: ١٤٧.

٢٩. منار محمد إسماعيل بغدادي(٢٠١٥), تقويم سياسات التعليم قبل الجامعي. **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، مركز تطوير التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (٣٠)، مايو، ص: ٣٣٠.

30. Mika Risku(2014) A Historical Insight on Finnish Education Policy from 1944 to 2011, **Italian Journal of Sociology of Education**, Vol (6), No (2), p. 36.

Available at: https://2u.pw/zOLWt436

31. Patrício V Langa(2014). The Role And Functions Of Higher Education Councils And Commissions IN Africa A case study of the Mozambique National Council on Quality

Assurance in Higher Education (CNAQ), **the Centre for Higher Education Transformation (CHET)**, P: 1.

Available at: https://www.researchgate.net/publication/303207415

٣٢. عبد الحميد عبد الفتاح شعلان(٢٠١٤). **اتجاهات نظم التعليم في القرن الحادي والعشرين**. القاهرة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ص: ٤٥.

٣٣. محمود سلامة(٢٠٢٢). مجلس وطني للتعليم: بين فاعلية الفكرة وتكرار الأدوار. **المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية**.

Available at: https://ecss.com.eg/21202 ,8/1/2022

Available at: https://www.merriam-webster.com/dictionary/commission

٣٤. محمد عبد الحميد لاشين(٢٠١٣). التجديدات التربوية بالتعليم العالي في دول الاتحاد الأوربي "آليات مقترحة للإفادة منها في المنطقة العربية". **المؤتمر العلمي السنوي العشرين للجمعية المصرية والإدارة التعليمية**، الخميس ٢٨ نوفمبر ٢٠١٣، دار الضيافة، جامعة عين شمس، ص: ١٨١.

Available at: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_23_2246.

٣٥. الهلالي الشربيني(٢٠٢٠). مفوضية التعليم بين الاحتياج وفانتازيا إنشاء الكيانات، **بوابة الشروق الالكترونية**، ٢٠٢٠/٩/٣

Available at: https://2u.pw/rIPyX9

٣٦. محمود سلامة(٢٠٢٢). **مرجع سابق**.

٣٧. صفية حمدي(٢٠٢١). **مرجع سابق**.

٣٨. محمود سلامة(٢٠٢٢). **مرجع سابق**.

٣٩. الهلالي الشربيني(٢٠٢٠). **مرجع سابق.**

٤٠. جمال محمد أبو الوفا(٢٠١٣). **مرجع سابق،** ص: ٢٣٠.

٤١. يمكن الرجوع إلى:

– محمود علم الدين، عبد الله سرور، وائل بهجت(٢٠٢٠). التعليم العالى والبحث العلمى وجهان لعملة واحدة. **جريدة الشروق الالكترونية**. يناير،السنة ١٤٤، العدد ٤٨٦٢٢. Available at: https://2u.pw/BfJTsJb

– مصراوي(٢٠٢١). هل تلغي مفوضية التعليم عمل الوزارة؟، **مرجع سابق.**

٤٢. عبد الحميد عبد الفتاح شعلان(٢٠١٤). **المرجع السابق،** ص ص: ٩– ٦٥.

٤٣. وزارة التربية والتعليم(٢٠١٤). الخطة الإستراتيجية للتعليم ٢٠١٤–٢٠٣٠م. **مرجع سابق،** ص: ٦.

٤٤. محمد طه حنفي، وآخرون(٢٠١٥). **نظم التعليم في المجتمعات المعاصرة(دراسة نظرية وحالات تطبيقية)**. القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع، ص ص: ١٦٩–١٧٠.

٤٥. محمود محمد المهدي سالم، وآخرون(٢٠١٥). **مرجع سابق،** ص: ١٥٠.

٤٦. عبد المنعم محي الدين عبد المنعم(٢٠١٦). إعادة هيكلة التعليم في مصر: رؤية مستقبلية. **مجلة كلية التربية،** كلية التربية، جامعة طنطا، العدد ٦١، ص: ٣١.

٤٧. جورج إسحق(٢٠٢١). **مرجع سابق**

٤٨. قطاع رئيس الجامعة – إبراهيم جوده – المكتب الإعلامي وآخرون(2019). **المؤتمر الدولي لتطوير التعليم العالي في ضوء المتغيرات والمعايير العالمية**، الفترة من ٢٢ إلى ٢٣ يناير ٢٠١٩، جامعة بنها.

Available at: https://bu.edu.eg/BUNews/22953

٤٩. عبد المنعم محي الدين عبد المنعم(٢٠١٦). **المرجع السابق**، ص: ٣٢.

٥٠. يوسف عبد المعطي مصطفى(٢٠١٦). **الإدارة التربوية مداخل جديدة لعالم جديد**. دار الفكر العربي، القاهرة، ص ص: ٥٦–٥٨.

٥١. محمود محمد المهدي سالم، وآخرون(٢٠١٥). **نظم التعليم في المجتمعات المعاصرة(دراسة نظرية وحالات تطبيقية)**. القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع، ص ص: ١٣٣–١٣٦.

٥٢. طه حسين(١٩٩٦): **مرجع سابق**، ص ص: ١١٤–١١٥.

٥٣. محمد علي عزب(٢٠١٤). **التعليم قبل الجامعي رؤية استشرافية**. ط (١)، الرياض، دار الزهراء، ص: ٦٤.

٥٤. الرجوع إلى:

– مصطفى كمال حلمي(١٩٨٣). ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم في مصر ١٩٧٩. **مجلة البحث في التربية وعلم النفس، المجلد الثامن.**

– أمل سعودي عبد الظاهر سيد(٢٠٢٠). دراسة تحليلية للسياسة التعليمية لتطوير مرحلة التعليم الأساسي في مصر منذ عام ١٩٨٠. **مجلة البحث في التربية وعلم النفس**، المجلد (٣٥)، العدد(٢)، ص: ٣٠.

٥٥. جمهورية مصر العربية(١٩٨١). **قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١**. الباب الثاني، مادة ١٥، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

٥٦. محمد علي عزب(٢٠١٤). **التعليم قبل الجامعي رؤية استشراقية**. ط (١)، الرياض، دار الزهراء، ص ص: ٧١-٧٤.

٥٧. وزارة التربية والتعليم(٢٠٠٧). **قانون (١٥٥) لسنة ٢٠٠٧ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١**. الجريدة الرسمية، العدد ٢٥ تابع (م) ٢١ يونيه سنة ٢٠٠٧.

٥٨. يمكن الرجوع إلى:

- جمهورية مصر العربية(2006). **القانون 82 لسنة 2006**. الجريدة الرسمية، العدد 22 مكرر، 6 يونيه 2006.
- جمهورية مصر العربية(2007). **اللائحة التنفيذية للقانون (82) لسنة 2006**. الجريدة الرسمية، العدد 4 تابع، 25 يناير، الجريدة الرسمية، العدد 25 تابع (م) 21 يونيه سنة 2007.

٥٩. وزارة التربية والتعلم **بجمهورية مصر العربية(٢٠١٤). الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي. مرجع سابق.**

٦٠. الدين حسن حسونة، أسامة عطية محمد(٢٠١٥). **مرجع سابق**، ص: ٤٢.

٦١. عاصم أحمد حسين(٢٠٠٨). متطلبات تطبيق اللامركزية في إدارة تنظيم التعليم قبل الجامعي في ضوء بعض الخبرات المعاصرة. **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة بني سويف، ص: ٦.

٦٢. عبد الحميد عبد الفتاح شعلان(٢٠١٠). **مرجع سابق**، ص: ١٨٢.

٦٣. جامعة القاهرة ومؤسسة أخبار(٢٠١٧). **مؤتمر التعليم في مصر نحو حلول إبداعية**، المنعقد ٨ أبريل ٢٠١٧، فندق الماسة، مؤسسة أخبار اليوم القاهرة.

Available at: https://www.youm7.com/story/2017/

٦٤. محمود سلامة(٢٠٢٢). **مرجع سابق**.

٦٥. مصراوي(٢٠٢١). **مرجع سابق**.

٦٦. هديل هلال(٢٠٢٢). عميد كلية التربية بالمنيا: مشروع المجلس الأعلى للتعليم يواجه معوقات بدون المأسسة. **جريدة الشروق الالكترونية**، نشر في: الأربعاء ٣١ مايو ٢٠٢٣

Available at: https://2u.pw/VW2Lhq,1/6/2023.

٦٧. فريد حمدان(٢٠١٨). إسهامات المنظمات الأممية والدولية في معاضدة مسارات الإصلاح التربوي: إسهامات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان – المكتب الإقليمي – بيروت. **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، المعهد العربي لحقوق الإنسان، العدد ١٢، ص ص: ٨٨–٨٩.

٦٨. عبد الحميد عبد الفتاح شعلان(٢٠١٤). **مرجع سابق**، ص: ١٤٨.

٦٩. محمود سلامة(٢٠٢٢). **مرجع سابق**.

٧٠. عقيل محمود رفاعي(٢٠٠٨). إشكالية إدارة التعليم العام وتوفير موارده فيمصر: رؤية مقترحة للعلاج في ضوء خبرات كل من الولايات المتحدة واليابان. **عالم التربية**، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، السنة ٩،العدد ٢٥، مايو، ص: ٧٩.

٧١. عبد الجواد السيد بكر(١٩٩٥). إرادة التغيير في اليابان. المؤتمر السنوي الثالث – إرادة التغيير في التربية وإدارته في الوطن العربي. **الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية**، كلية التربية، جامعة عين شمس، المجلد ٢، يناير، ص: ١١٦.

٧٢. عبدالحميد عبدالفتاح شعلان(٢٠١٤). **مرجع سابق**، ص: ١٠٧.

٧٣. عبد الحميد عبد الفتاح شعلان(٢٠١٤). **المرجع السابق**، ص ص: ١٠٦-١١٥.

٧٤. هديل هلال(٢٠٢٢). **مرجع سابق**.

٧٥. طه حسين(١٩٩٦): **مرجع سابق**، ص ص: ١١٤-١١٥.

٧٦. وزارة التربية والتعلم بجمهورية مصر العربية(٢٠١٤). **الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠**. (التعليم: المشروع القومي لمصر)، معا ستطيع تعليم جيد لكل طفل، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. ٤٦.

٧٧. نادية حسن السيد(٢٠١٨). تصور مقترح لتطبيق لامركزية التعليم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر. **مجلة المعرفة التربوية**، الجمعية المصرية لأصول التربية، المجلد (٦)، العدد (١٢)، يوليو، ص: ٢٠١.

٧٨. فايزة أحمد الحسيني مجاهد(٢٠١٩). **مرجع سابق**، ص ص: ٢٤٣- ٢٤٤.

٧٩. رفدة الحريري(٢٠١٥). **نظم وسياسات التعليم وتطويرها في دول مجلس التعاون الخليجي**. ط٢، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص ص: ٨٩-٩٩.

٨٠. عبدالعزيز أحمد داود(٢٠١٤). **الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر، ص: ٣٩.

٨١. بهيرة شفيق إبراهيم الرباط(٢٠١٦). **الإدارة التعليمية**، السعودية. الرياض: دار الزهراء، ص ص: ٨٦-٨٧.

٨٢. عبد الحميد عبد الفتاح شعلان(٢٠١٤). **مرجع سابق**، ص: ٣٩.

٨٣. نبيل سعد خليل، عنتر محمد أحمد عبد العال(٢٠٠٢). دراسة تحليلية مقارنة لنظام التعليم الإلزامي في كل من فرنسا وفنلندا والسويد وجمهورية مصر العربية، **مجلة التربية**، المجلس الأعلى لجمعيات التربية المقارنة – الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، المجلد (٥)، العدد (٧)، مارس، ص: ١١٢.

٨٤. هديل هلال(٢٠٢٢). **مرجع سابق**.

٨٥. طه حسين(١٩٩٦): **مرجع سابق**، ص ص: ١١٤-١١٥.

٨٦. عبد الجواد السيد بكر، ماهر إبراهيم الدسوقي رضوان، رمضان محمد محمد السعودي(٢٠١٨). إصلاح نظام التعليم الإلزامي في فنلندا وكيفية الإفادة منه في مصر. **مجلة كلية التربية**، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، المجلد (١٨)، العدد (٢)، ص ص: ٣٢٩-٣٣٠.

Available at: http://search.mandumah.com/Record/1010050

٨٧. جامعة القاهرة ومؤسسة أخبار(٢٠١٧). **التعليم في مصر نحو حلول إبداعية**، المنعقد ٨ أبريل ٢٠١٧، فندق الماسة، القاهرة – مؤسسة أخبار اليوم، في ٢٠٢٢/١/١٥

Available at: https://www.youm7.com/story/2017/

٨٨. محمد غنيم(٢٠٢١). ندوة "التعليم فى بلادي". **جريدة المصري اليوم الالكترونية.** العدد (٦٣٣٨)، في ٢٠٢١/١٠/٢٢

Available at: https://www.almasryalyoum.com/news/details/2444208

٨٩. عمرو محمد(٢٠١٦). جمال شيحة: ملف التعليم «مهمل» ويسير بالمسكنات. **بوابة الشروق الالكترونية**، في ٢٠١٦/٦/٨.

Available at: https://2u.pw/Gc26t

٩٠. يمكن الرجوع إلى:

- محمد غنيم(٢٠١٦). ندوة "مقترح لإصلاح منظومة التعليم في مصر" ، **المركز المصري للدراسات ألاقتصاديه**، جريدة مصراوي الالكترونية، في ٢٠١٦/١١/٨.

Available at: https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2016/11/8/973396/

- جورج إسحق(٢٠٢١). إنشاء مفوضية التعليم وأهميتها. **بوابة الشروق الالكترونية**، في ٢٠٢١/١٠/١٦.

Available at: https://2u.pw/pSXvx

- محمد غنيم(٢٠٢١). ندوة "التعليم فى بلادي". **مرجع سابق**، في ٢٠٢١/١٠/٢٢.

- محمد غنيم(٢٠١٨). ندوة العلم في خدمة الإنسان. بمكتبة مصر العامة بالمنصورة، **بوابة الوطن نيوز الالكترونية.**

Available at: https://2u.pw/zt9pD

٩١. جمال شيحة(٢٠١٧). التعليم العالي والبحث العلمي وجهان لعملة واحدة.. مطلوب مفوضية أو هيئة عليا تختص بالتخطيط لمستقبل التعليم بمصر. **بوابة الأهرام الالكترونية**. السنة (١٤١)، العدد ٤٨٦٢٢، في ٢٠٢٢/١/٤.

Available at: https://gate.ahram.org.eg/daily/News/746923.aspx

٩٢.أشرف أمين(٢٠١٩). مفوضية عليا للتعليم بمصر. **بوابة الأهرام الالكترونية**. السنة (١٤١)، العدد (٤٧٥٥٩)، في ٢٠٢٢/١/٤.

Availabl at: https://2u.pw/QKMUE

٩٣. فايزة أحمد الحسيني مجاهد(٢٠١٩). **مرجع سابق**، ص ص: ١٣٥- ١٣٦.